جامـــعة قـاصـــدي مربـــــاح – ورقـــــلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير ، علوم تجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

# واقع الأداء المالي للبنوك التجارية من منظور الحوكمة

## (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال2012 -2020)

من إعداد الطالبة :

قربوعة شامة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/19

امام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| أ/ بوخلالـــة سهـــام | (أستاذ(ة)– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا |
| أ/ دادن عبد الغاني | (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة).مشرف ومقررا |
| أ/ بونقـــاب مختـــار | (أستاذ –محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا |

السنة الجامعية 202/2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير،علوم تجارية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

# واقع الأداء المالي للبنوك التجارية من منظور الحوكمة

## (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2020)

من إعداد الطالبة :

قربوعة شامة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| أ / بوخلالة سهام | (أستاذ(ة) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا |
| أ / دادن عبد الغاني | (أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرف ومقررا |
| أ / بونقاب مختار | (أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا |

السنة الجامعية 2023/2022

## شكر وتقدير

لي عظيم الشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكثير إلى كل من ساعدني

وقدم لي يد العون عن قريب أو عن بعيد لإتمام هذا العمل بصفة عامة وبالأخص

عاملات المكتبة وزميلاتي أستاذ وإداريين وإلى الأستاذ المشرف

**دادن عبد الغاني**، بصفة خاصة، الذي لم يبخلا علي بالتوجيه ونصائحه القيمة

وعلى جميل صبره وحسن تواضعه أسأل الله أن يزيده بهازي رفعة، دونا أن انس

**الأستاذة دريدي سعيدة**

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على كل الملاحظات

والانتقادات القيمة التي تزيد من همتي وعزيمتي.

# إهداء

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع والذي أهديه

إلـ

من قال فيها رسول الله صل الله عليه وسلم:

أمك... ثم أمك ... ثم أمك.

من ربتني وأحسنت تربيتي

من تعبت وشقت حتى كبرتني

أمي، أعز وأغلى إنسان على قلبي.

إلى أبي الغالي، شفاهما الله وعافاهما،

إلى جميع أخواتي وأبناءهم

إلى كل من يحبني، أهدي ثمرة جهدي وعملي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة العالمية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2020؛ وذلك باستعمال منهج القياسي باستخدام نموذج بانل ‹‹panel date model›› لأنه يأخذ في الاعتبار أثر التغيرات الزمنية المقطعية، أما الأسلوب المتبع فهو تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت نتائج الدراسة أن حوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية بقدرة تفسيرية بلغت بنسبة 73.25%،حيث نجد فعالية حوكمة، جودة التشريعات وتطبيقاتها لها تأثير عكسي على الأداء المالي للبنوك ،مؤشر مشاركة والمساءلة و الاستقرار السياسي تأثير طردي على الأداء المالي أما المؤشرين السيطرة على الفساد وسيادة القانون لا تؤثران على الأداء المالي لان معاملين هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا

الكلمات المفتاحية: نموذج بانلpanel date model ، الأداء المالي، عائد حقوق الملكية، حوكمة

**Abstract** :

This Study Aims To Measure The Impact Of Global Governance Indicators On The Financial Performance Of A Sample Of Algerian Commercial Banks During The Period 2012-2020 ; This Is Done By Using The Panel Model Because It Takes Into Account The Effect Of Sectional Changes In Time. The Method Used Is Multiple Linear Regression Analysis. The Results Of The Study Concluded That Governance

Affects The Financial Performance Of Commercial Banks With An Explanatory Capacity Of 73.25%. An Adverse Effect On The Financial Performance

Of Banks, The Participation, Accountability And Political Stability Index Has A Direct Effect On The Financial Performance. As For The Two Indicators, Control Of Corruption And The Rule Of Law, They Do Not Affect The Financial Performance Because These Two Coefficients The Variables Are Not Statistically Significant

**Keywords** : Financial Performance, Panel date Model, Return On Equity, governance

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| قائمة المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| شكر | I |
| الإهداء | II |
| ملخص | III |
| قائمة المحتويات | IV |
| قائمة الجداول | V |
| قائمة الأشكال البينية | VI |
| قائمة الملاحق | VII |
| المقدمة | أ-ج |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لحوكمة والأداء المالي | |
| المبحث الأول: أساسيات الحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية | 2 |
| المبحث الثاني: الدراسات سابقة حول الحوكمة والأداء المالي | 32 |
| الفصل الثاني: الدراسة تأثير الحوكمة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال(2012-2020) | |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة | 39 |
| المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج | 44 |
| الخاتمة | 59 |
| قائمة المصادر والمراجع | 62 |
| الملاحق | 67 |

# قوائم الجدول، الأشكال البينية

# وملاحق

## أولا–قائمة الجدول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | معدل العائد على الملكية لعينة دراسة | 41 |
| 2-2 | تطور وترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة لبنك الدولي 2012-2020 | 42 |
| 3-2 | قيم متوسط متغيرات الدراسة | 45 |
| 4-2 | يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة | 47 |
| 5-2 | نتائج اختبار التجانس | 48 |
| 6-2 | اختبار FISHER لـــ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة | 49 |
| 7-2 | اختبار LM لـــ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة | 50 |
| 8-2 | اختبار HAUSMAN لـــ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة | 51 |
| 9-2 | نموذج الانحدار التجميعي لـ ROE بدلالة متغيرات مؤشرات الحوكمة | 52 |
| 10-2 | اختبار الارتباط الآني بين بواقي تقدير نموذج الدراسة | 53 |

## ثانيا –قائمة الأشكال


| رقم الجدول | عنوان الأشكال البينية | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | دوافع ظهور حوكمة الشركات | 3 |
| (2-1) | مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 5 |
| (1-2) | تطورات متغيرات الدراسة لكل البنوك طيلة فترة الدراسة | 45 |
| (2-2) | اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير نموذج الدراسة | 54 |
| (3-2) | بواقي تقدير نموذج الدراسة | 55 |

**ثالثا –قائمة الملاحق**


| رقم | عنوان الملاحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ميزانية مؤسسة العربية المصرفية 2012 | 67 |
| 02 | ميزانية مصرف السلام 2020 | 68 |
| 03 | ميزانية بنك الوطني الجزائري 2020 | 69 |
| 04 | جدول حاسبات النتائج بنك الوطني الجزائري 2012 | 70 |
| 05 | ميزانية بنك الخارجي الجزائري 2012 | 71 |
| 06 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر تعبير والمساءلة | 73-72 |
| 07 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها | 75-74 |
| 08 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر الاستقرار السياسي | 76 |
| 09 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر فعالية الحوكمة | 77-78 |
| 10 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر ضبط الفساد | 79-80 |
| 11 | مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر سيادة القانون | 82-81 |

# المقدمة

**تمهيد:**

أثبتت الفضائح والانهيارات المالية ، التي طالت كبرياتِ الشركات في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسبباتها ولعل أهمها ظهور الفساد الإداري والمالي الناتج عن وسوء الإدارة عدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية كما أن افتقاد الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية تجعل المستثمر غير قادر على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، فكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة لدراسات مطولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية ممثلا بلجنة بازل وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية التي أصدرت مبادئ أساسية للحوكمة في جميع الشركات لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية أو الحد منها .

يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في أي اقتصاد وخاصة في البلدان النامية إذ يعتبر البنوك شركة مساهمات وتمثل أهم المؤسسات المالية التي تمنح القروض وتقبل الودائع وتقدم مختلف الخدمات المصرفية التي يستفيد منها مختلف الأفراد والمشروعات والأعمال التجارية أي أنها مصادر التمويل بالنسبة لمعظم الشركات.

يعد الأداء المالي للبنك من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف إذا انه يقيس ما هو متحقق فعلا مع المخطط له سابقا ومعرفة الانحرافات عن الخطة الموضوعة. وفي سبيل دعم أداء القطاع المصرفي لتعزيز سلامته ودوره التمويلي سارعت العديد من البلدان إلى تبني مبادئ الحوكمة.

**الإشكالية الرئيسية:**

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

**ما مدى تأثير الحوكمة على لأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2012-2020)؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية كالتالي:

1-كيف يمكن قياس الحوكمة المصرفية؟

2-هل تطبق حوكمة في بنوك التجارية الجزائرية؟

3-هل الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟

**الفرضيات:**

للإجابة على إشكالية الفرعية تمت صياغة جملة من الفرضيات كأسس ينطلق منه مناقشة الموضوع البحث كالتالي:

1-يوجد مبادئ معتمد من طرف البنك الدولي لقياس جودة لحكم؛

- البنوك التجارية الجزائرية تطبق الحوكمة؛

-من المفروض أن تؤثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؛

**مبررات اختيار الموضوع:**

نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

✓ **الدافع الذاتية:**

-رغبتي الشخصية في معرفة الحوكمة عن كثب؛

-اندراج الموضوع في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛

✓ **الدوافع الموضوعية:**

-كثرة الحديث عن الحوكمة في مختلف المجالات وخصوصا القطاع المالي؛

- استعادة الثقة في القطاع المصرفي الجزائري والتوجه للاقتصاد حر.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد القومي، فالحوكمة داخل المصارف أصبحت شعارا إصلاحيا للحصول على استقرار مالي واقتصاد قوي، خاصة في البلدان النامية منها الجزائر حيث لا تزال الهياكل القانونية والتنظيمية تحتاج إلى دعم أكثر، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- توجه المصارف الجزائرية إلى توسيع أنشطتها نتيجة الانفتاح الاقتصادي مما يجعلها عرضة للمخاطر الأمر الذي يستوجب وضع آليات رقابية تحافظ على ربحية المصارف وموجوداتها؛
- تطبيق حوكمة المصارف له أثار إيجابية في تحسين أداء هذه المصارف مما تؤذي إلى استقرار القطاع المصرفي فينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل.

**أهداف الدراسة:**

-توضيح مفهوم الحوكمة؛

-التركيز على مفهوم الحوكمة المصرفية وكيفية اعتمادها؛

-محاولة دراسة تأثير الحوكمة على المالي في البنوك التجارية الجزائرية؛

**حدود الدراسة:**

-الحدود المكانية: تمت الدراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية (مصرف السلام، بنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، مؤسسة المصرفية العربية الجزائر)؛

-الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية 2012-2020.

**منهج الدراسة:**

في سبيل الوصول إلى إجابة على إشكالية الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لظهيرتين الحوكمة والأداء المالي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي استخدم منهج دراسة حالة المتضمن منهج القياسي فقد استخدمنا فيه الأسلوب الكمي عن طرق استخدم نموذج "بانل" وإتباع أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد كما تتمثل أدوات الدراسة في:

-البرنامج الإحصائي: eviews12، excel**2021** ؛

-الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة.

**هيكل الدراسة:**

قصد الإحاطة بدراستنا قسمنا الدراسة إلى فصلين هما:

الفصل الأول تمثل في الدراسة النظرية الأدبيات النظرية والتطبيقية لحوكمة والأداء المالي حيث تطرقنا إلى أساسيات الحوكمة وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المبحث الأول أما المبحث الثاني تمثل في الدراسات السابقة حول الحكومة والأداء المالي للبنوك؛

الفصل الثاني: تمثل في دراسة تأثير الحوكمة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الزمنية 2012-2020 وشملت النموذج القياسي وتحليله من خلال مبحثين (02).

# الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لحوكمة والأداء المالي

## تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات إحدى أوجه الإدارة المعاصرة، تم تحديد مفهومها وفق عدة معايير ومبادئ وهذا في أعقاب الأزمات المالية الأخيرة، كانت المصارف القاسم المشترك في هد لحدث، لذا يعد أحد الركائز الأساسية في أي اقتصاد وخاصة في البلدان النامية إذ يمثل أهم مصادر التمويل بالنسبة لمعظم الشركات أن تطبق حوكمة لها مزايا عديدة ومتعددة على ملاك ومساهمي تلك الشركات.

يساهم تقييم للأداء المالي في وضع خطط مستقبلية لتحسين وتطوير أداء البنك، وذلك من خلال معرفة الوضعية المالية له، نجاح هذا الأخير مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أداء البنك

وفي ظل التطورات اشتداد المنافسة بين البنوك، مما جعلها تتبني مفهوم الحوكمة المؤسسية المصرفية وتعد عاملاً أساسياً في كسب ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، التي تكتسب بدورها أهمية كبرى لتحقيق الأداء الأمثل للبنوك والاقتصاد بشكل عام.

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل والذي يتضمن مبحثين:

المبحث الأول: أساسيات الحوكمة وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الحوكمة والأداء المالي

## المبحث الأول: أساسيات الحوكمة وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؛

أدت الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة المتمثلة في الفضائح المالية التي أصابت عدد كبر من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة وما اتبعها من الأحداث في الأسواق المالية من فساد إداري محاسبي فضلا عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات المالية والغير مالية التي أدت بدورها إلى بروز تساؤلات حول وضع ضوابط تدعم الرقابة وتتابع القائمين عليها، سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على حوكمة وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

### المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

من خلال هذا المطلب سنتطرق لمفهوم الحوكمة، نشأتها المبادئ التي تقوم عليها محددات، وعناصر التي تتعزز في إنجاح الحوكمة.

#### الفرع الأول: ماهية الحوكمة

حوكمة كانت في القواميس القديمة وتعني ربان السفينة ب governance، هذه الكلمة تعني كيفية حكم أو تحكم في دولة أو مؤسسة، أما مصطلح الحوكمة الشركات هو الترجمة المختصرة لكلمة الإنجليزية " corporate governance تعني "**تدعيم مراقبة نشاط شركة ومتابعة القائمين عليها** "اتفق مجمع اللغة العربية على لفظ حوكمة الشركات لتناغمه مع العولمة والخصخصة.[1]

[1]-محمد رياض، **حوكمة الشركات ومبررات تطبيقها**، مؤتمر السنوي التاسع، 02 أكتوبر 2017، منشأة العربية لخدمات تكنولوجيا المعلومات مصر، تاريخ الاطلاع 31 مارس 2019

أولا: دوافع ظهور حوكمة

**الشكل (1-1) دوافع ظهور حوكمة الشركات**

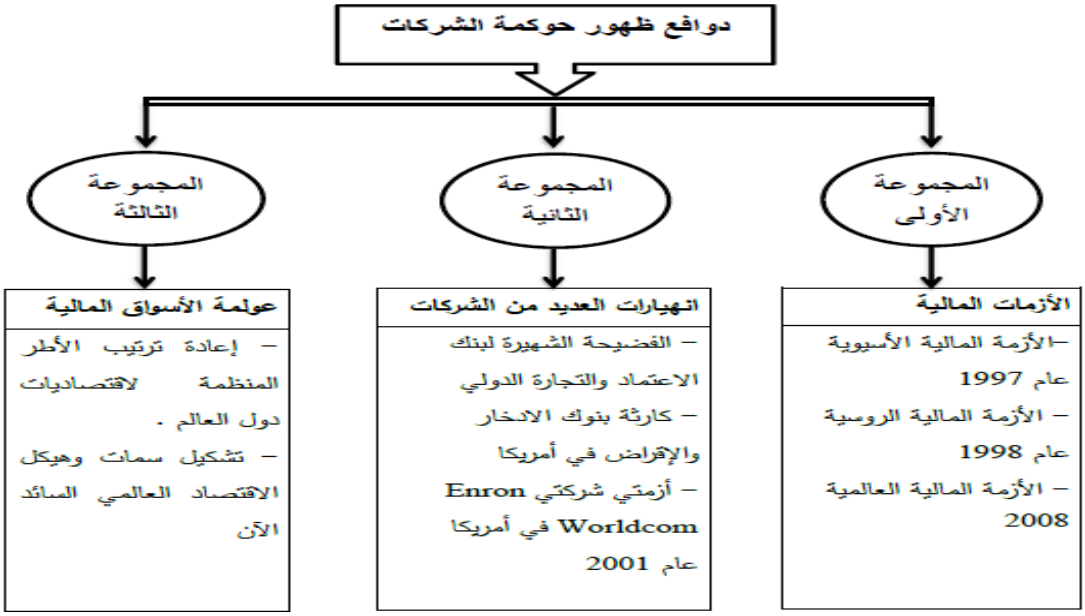


المصدر: إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015 -2016، ص17

**ثانيا تعريف حوكمة الشركات:**

هناك عدة تعريف مختلفة بسبب اختلاف أراء الباحثين ومجال تخصصهم، ولكنهم اتفق على مصطلح حوكمة الشركات لنشر وترسيخ هذا المفهوم سنحاول تقديم بعضها كما يلي:

تعرف لجنة Cadbury على أنها:" ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة المؤسسة وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تفاديا لكل الانحرافات الشخصية، وتقوم على ثلاثة ركائز وهي مجلس الإدارة التدقيق وإدارة أعمال المؤسسية. [1]

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. [2]

[1]-مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط1، دار الأيام للنشر، عمان –الأردن 2020، ص 10

[2]-طلال زغبة، محاد عروة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية –دراسة عينة من البنوك التجارية**، مجلة الدارسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، ال عدد01، مارس 2021، جامعة أم البواقي، ص 369.

ويعرف معهد المدققين الداخليين(AII) بأنه " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من اجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية فبيها"[1] .

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" [2] .

من التعريف السابقة يمكن لنا أن نحدد خصائص الحوكمة بالتالي[3]:

الانضباطية: أي إتباع السلوك الأخلاقي في أداء مهامه.

الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث داخل الشركة مثلا إفصاح عن الأهداف المالية، نشر القوائم المالية والتقارير السنوي في الوقت المناسب، تطبيق معايير المحاسبية المتفق عليها دوليا.

الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط على مجلس الإدارة واللجان التابعة له.

المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: تعني تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

**الثالث: آليات تطبيق حوكمة الشركات (مبادئ (معايير)، محددات)**

**أ–مبادئ حوكمة الشركات:**

يقصد بمبادئ حوكمة مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل توازن بين مصالح الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة[4]

---

[1]- علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ،ط 1 ،دار صفاء للنشر ، عمان - الأردن ،2011ص 25.

[2]- علي فايع المزاح الالمعي، **أثار حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية-دراسة تطبيقية على قطاع التامين في المملكة العربية السعودية**- ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 2 ، العدد 14، نوفمبر 2018، ليوجد رقم الصفحات

3- إخلاص باقر النجار" **دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات**" كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية ص6 ( حوكمة الشركات متاح على الموقع الالكتروني www.falawnet/law )

[4]-محمد الشريف الأمين ، ستي سيد احمد ، **أثر الحوكمة على الأداء المالي من المنظور المردودية الاقتصادية –دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد11 ، العدد 01،01جانفي 2021 ، ص79 -97

✓ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ":

الشكل (1-2) مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

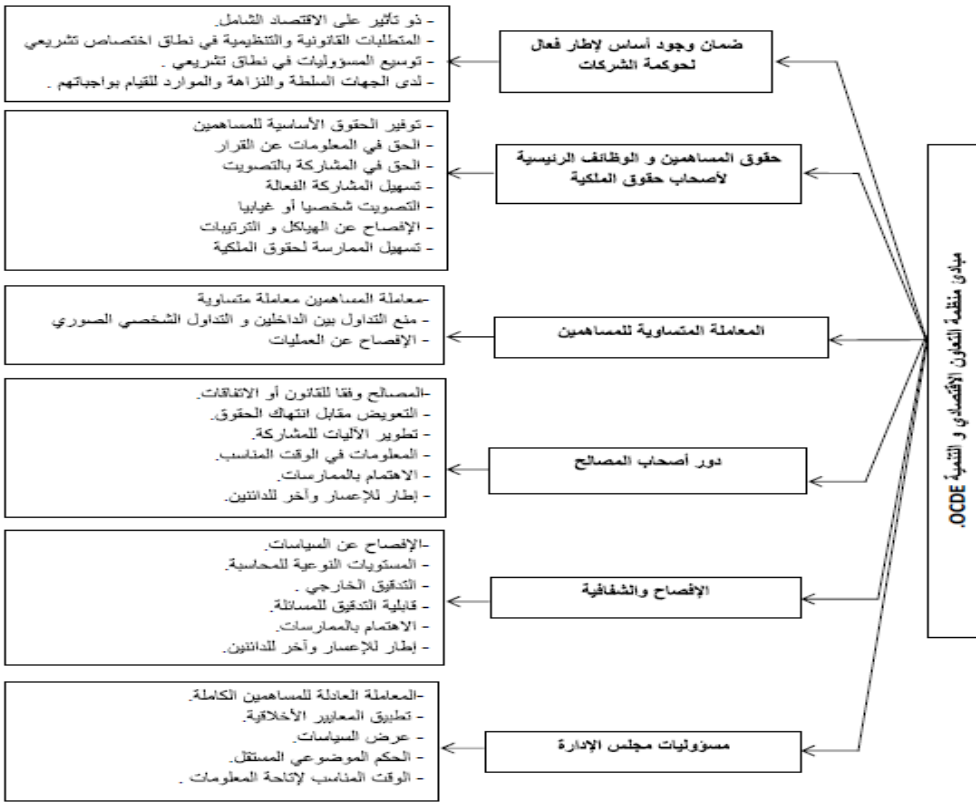


المصدر: خاوي محمد، دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 203 -2012، مذكرة ماجيستير علوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف 2015-2016 ، ص35

✓ **مبادئ المعتمدة من طرف البنك العالمي:**

وهي مؤشرات الحوكمة العالمية وتعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة لقياس جودة الحكم في الدول، يتم إصدارها منذ سنة 1996 إلى يومنا [1] وتتمثل هذه المؤشرات في[2]:

1-مؤشر التعبير والمساءلة: voice and accountability يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر

2-مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب

[1]-سعيدة دريد،باية بلهوط **تأثير الفساد المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1990 الى2019** ،مذكرة ماستر ،اقتصاد نقدي وبنكي ،علوم اقتصادية وعلو التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019-2020 ،ص79

[2] -https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents 04/05/2023

Political stability and absence of violence/ terrorism

يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الحكومة واحتمال حدوث الانقلاب أو استخدام العنف سواء كان ذا طابع سياسي أو إرهابي

3-مؤشر فاعلية الحكومة:government effectivenes يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقاتها ومدى التزام الحكومة بهذه الأنظمة

4-مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها regulatory quality يقيس هذا المؤشر مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، وكذلك يشير إلى دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يقيس جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة (القطاع الخاص، الحكومة، المواطن، المنظمات الغير ربحية، بالإضافة لمدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة

5-مؤشر سيادة القانون rule of law يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من طرف الحكومة بشكل متساو، على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية وعمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث العنف والجرائم

6-مؤشر الحد من الفساد (ضبط الفساد control of corruption وهو من أهم مؤشرات الحوكمة وله ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية ويدعم النمو الاقتصادي، ففي ظل الفساد بمختلف أشكاله لا يمكن

تحقيق التنمية الاقتصادية، ويقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله الحد من المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم

**ب-المحددات حوكمة:**

إن التطبيق الجيد لحوكمة يتوقف على مجموعتين من المحددات وهي محددات داخلية ومحددات خارجية:

-المحددات الداخلية: تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف الرئيسية فيها وهي الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

المحددات الخارجية: تشير المحندات الخارجية لحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع

الممارسات الاحتكارية والإفلاس، كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج [1]

**أهداف الحوكمة:**

- تعظيم مستويات أداء الشركات وتقليل المخاطر لحدها الأدنى؛
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال؛
-وضع ا الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح؛
-وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة؛
-وضع قواعد سير العمل داخل الشركة والمتضمنة تحقيق أهداف الحوكمة؛
- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة؛
-تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
-ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الراشدة[2].

**الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في المصارف**

إن المصارف أكثر عرضة من غيرها للصدمات المالية(مخاطر)، بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية وتعبر هذه الأخيرة عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للمصرف ، ويستأثر مقدار الرافعة المالية باهتمام كل من المالكين (المساهمين) والدائنين (المودعين)، حيث يفضل المساهمين عادة تمويل العمليات المصرفية من أموال المودعين ، لان هذا يخفض من حجم رأس المال المدفوع ويعظم العائد على حق الملكية ، ويحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على المصرف ، فهذا الأخير يمارس دورا رقابيا على المقترضين من مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار المالي وهذا لا يتم إلا إذا توفرت آليات الحوكمة[3] ولتوضيح ذلك سنركز على التالي

[1]-وسيم عبد الله صالح، **أثار تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي –دراسة حالة شركات الإنشاء المدرجة في بورصة عمان** ، مذكرة ماجستير في محاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2014،ص 14

[2]-رتيعة محمد، وسام حسيني، أثار الحوكة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسي خلال الفترة (1996-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجل د10، العدد01 ،2022، ص48.

[3]-طلال زغبة، محاد عريوة،**"أهمية الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية –دراسة عينة من البنوك الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية مقبول النشر، المجل د08، العدد01، مارس 2021 ص 372 بتصرف

**أولا: تعريف الحوكمة المصرفية**

يمكن تعريف حوكمة البنوك بأنها تتضمن الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشئون وأنشطة البنك والتي تشتمل على[1]:

- وضع استراتيجية وأهداف البنك (بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للملاك)؛
- تحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر؛
- إدارة العمليات اليومية للبنك؛
- مراعاة مصالح كل من لهم اهتمام بالبنك مثل الموظفين والعملاء والمساهمين والمودعين وغيرهم؛
- موائمة أنشطة وتصرفات البنك بحيث يقوم المصرف بعمله بطريقة آمنة وسليمة والالتزام بتطبيق القوانين السارية ومراعاة القواعد الخاصة بالإجراءات.[2]

يعرف بنك التسويات الدولية (لجنة بازل) (BIS) " أنها الأساليب التي يدار بها البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين "[3].

**ثانيا: -ركائز الحوكمة المصرفية**

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره لا بد من توافر مجموعة من الركائز تم تقسيم هذه الركائز إلى ركائز أخلاقية وسلوكية، وأخرى مادية وتنظيمية[4]:

**أ -ركائز أخلاقية وسلوكية:**

* **السلوك الأخلاقي:** إن هذا المرتكز يشير إلى البنية الأخلاقية والقيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف، والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات، والتي تمنع التربح الوظيفي أي الرشوة وتعارض المصالح وتسريب بيانات العملاء، ويعد هذا المرتكز غاية في الأهمية في بناء إطار

---

[1] عصام مهدي محمد عابدين ، **الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة غليها دراسة تحليلية ،إجرائية تطبقيه** – الجزء الثاني حوكة البنوك، دار محمود القاهرة ص 13

[2] -فيوليت صبحي رزق سهير محمود معتوق نيفين محمد طريح، **"حوكمة في الجهاز المصرفي"**، المجلة العلمية للبحوث والدارسات التجارية، العدد 01، المجلد 31، ص 18

[3] - بوخاري خيرة، بسويح منى، **إسراء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية –دراسة حالة بنك سلام الجزائري خلال الفترة 1016-2020**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، منشور، المجلد 04، العدد 01 ،2022/03/30، ص37 -57، ص41

[4] - مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط1، دار الأيام للنشر، عمان -الأردن، 2020، ص 41-43 بتصرف

الحوكمة المؤسسية لكونها تتعامل مع الجانب المضيء في الإنسان كما أنها تغطي احتمالات التحايل على الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية[1]؛

***العلاقات الجيدة بين أصحاب المصالح**: فالمصارف التي تتعامل مع أصحاب المصالح بنزاهة تجعلهم جزءا من استراتيجياتها طويلة الأجل، فأصحاب المصالح يدركون أن مصائرهم مرتبطة جزئيا بأداء المصارف.

**ب–ركائز مادية وتنظيمية**

–إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر.

–الرقابة والمساءلة: يتحتم وجود إطار فعال للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح يوفر المعلومات المناسبة، ومن الجدير الذكر أن الرقابة ليست الداخلية (النظم والقوانين الداخلية) والخارجية (المراجعون الخارجيين) فحسب، بل هناك أطراف تسهم بشكل مباشر في عملية الرقابة، كهيئة سوق المال البنك المركزي، البورصة الغرف التجارية والصناعية وكل من له مصلحة[2]

–الكفاءات والمهارات: يعد توافر عدد من الاستراتيجيين المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة، وأيضا وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية والمعرفة الفنية ركيزة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية وتعزيز أدائه المالي.

–الهيكل التنظيمي : يشير مصطلح الهيكل التنظيمي إلى ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمصرف ويحدد كيفية توزيع مهام المصرف وكيفية الحصول على موارده فضلا عن كيفية تقرير العلاقات وتحديد المستويات في السلم التنظيمي ، ويوضح أيضا السلم التقسيمات والتنظيمات فضلا عن الوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف المصرف كذلك يبين الإطار العام للصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات تفويضها ، أيضا هو الذي يعكس نوعية وطبيعة العلاقة بين أقسامه ويفرض على المصرف اختيار أعضاء إدارة كفيئين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل عوامل النجاح والابتكار ، حيث أن توفير ذلك يضمن وجود ركيزة مهمة لبناء نظام حوكمة مؤسسية جيدة في المصارف.

–التشريعات والأنظمة القانونية تسهم التشريعات والأنظمة القانونية في تعزيز وتدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة من خلال المتابعة المستمرة لمخرجاته باعتبار أن البيئة التشريعية هي الأساس في تطوير ممارسات هذا النظام

[1] –ناجي محمد فوزي خشبة ، أميره حسين محمد صالح "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي" ، ص8

[2] – نفس المرجع سابق ذكره

وتطبيقه، إذ تتناول تلك التشريعات والأنظمة رسما دقيقا وملزما لحدود عناصره وأطره العامة بما يكفل توفير مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة للحقوق وتحديدا واضحا لأنظمة السلوك الداخلي في المصرف.

**ثالثا مبادئ لجنة بازل[1]:**

للجنة بازل للرقابة المصرفية التزام طويل الأمد بتعزيز ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية، حيث نشرت توجيهات أولية في عام 1999، مع مبادئ معدلة في عام 2006، والتي تمت مراجعتها وإصدارها عام 2010، لتقوم مرة أخرى بتحديثها بعنوان "مبادئ الحوكمة المصرفي 2015"وهي 13 مبدأ كما يلي:

المبدأ رقم 1: لمجلس الإدارة أغلبية المسؤولية على شؤون المصرف، وله الحق في:

الموافقة على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف؛

الإشراف على استراتيجية إدارة وتسيير المخاطر؛

متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف؛

الأشراف والرقابة على الدارة العليا للمصرف.

المبدأ رقم 2: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين بالنسبة للوظائف التي يشغلونها؛

المبدأ رقم 3: ينبغي على مجلس الإدارة إجراءات تلائم وظيفتهم للمتابعة ومراقبة بشكل مستمر ودوري لتطبيق مبادئ الحوكمة، وهذا لتحسين شؤون المصرف؛

المبدأ رقم :4 ينبغي على الإدارة العليا (تحت إشراف مجلس الإدارة)، أن يتحمل إدارة أنشطة المصرف بالطريقة التي تتسق مع استراتيجية عمل المصرف إدارته للمخاطر، الأجور والسياسات الأخرى التي قد وافق عليها مجلس الإدارة؛

المبدأ رقم 5: في هيكل مجلس الإدارة، للبنك المركزي المسؤولية الكبرى في تطبيق الحوكمة المناسبة للمصارف التجارية، كما ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة كل المخاطر التي تهدد المصرف

المبدأ رقم 6: ينبغي أن يكون لدى المصرف نظام رقابة داخلي لتسيير وإدارة المخاطر مع كفاية الموارد الاستقلالية وسهولة الوصول والاتصال بمجلس الإدارة؛

المبدأ رقم 7: يجب أن يكون هناك تحديد للمخاطر ومراقبتها؛

[1] مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط1، 2020، دار الأيام للنشر، عمان-الأردن، ص، ص 106-107 بتصرف

المبدأ رقم 8: إن وجود إطار فعّال لحوكمة وتوفر الإدارة الجيدة والمحكمة للمخاطر، تتطلب التواصل القوي مع المصرف بشأن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، فكلاهما يكون عن طريق الاتصال المباشر مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، أو عن طريق تقديم التقارير؛

المبدأ رقم 9 مجلس إدارة المصرف يؤسس مصلحة مراقبة إدارة المخطر ويكون مسئول عنها الصرف، وأن يصادق على سياسات وإجراءات المصرف المرتبطة بتحديد تقييم وتقديم المشورة في حالة تعرض المصرف إلى خطر؛

المبدأ رقم 10: ينبغي على عمليات المراجعة الداخلية أن توفّر تأمين مستقل لمجلس الإدارة ، وأن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا عن طريق تعزيز عملية الحوكمة الفعالة لتحقيق سلامة المصرف على المدى الطويل

المبدأ رقم 11: ينبغي على هيكل الأجور أن يتماشى مع مبادئ الحوكمة السليمة والإدارة العادلة للمخاطر في المصرف؛

المبدأ رقم 12 ينبغي أن تكون الحوكمة المصرفية ملائمة من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية للمساهمين المودعين الفاعلين في السوق المالي؛

المبدأ رقم 13 ينبغي أن يوفر المشرفون (المراقبون) دليل خاص بالحوكمة في المؤسسات المصرفية، يتضمن تقييم شامل وتفاعل منتظم مع مجلس الإدارة والإدارة العليا حيث يكون هذا الدليل قابل للتحسين وتوفير الإجراءات التصحيحية عند الحاجة بالإضافة إلى تبادل المعلومات حول حوكمة ما بين المراقبين.

**رابعا: تحديات والمتطلبات تعزيز حوكمة المصارف**

إن تعزيز حوكمة في القطاع المالي بوجه عام وبالمصرف بشكل خاص يتطلب القيام بالعناصر التالية[1]:

– بنية أساسية متطورة تشمل: قوانين منظمة للشركات، قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دوليا، نظام مستقل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الحجم الكبير، رقابة مصرفية فعالة

– الانضباط الفعال للسوق الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين إلى المستثمرين والدائنين، وعدم التدخل الحكومي في صناعة قرارات هذه الأطراف وبصفة خاصة منح الائتمان.

[1] على شمالي " **الحوكمة في المصارف** " ، دراسات متقدمة في المصارف التجارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشيرين السورية 2017 ص6 بتصرف

– صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإقالة البنوك المتعثرة أو إعادة هيكلة هذه البنوك في الحالات الحرجة.

– آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات.

أما فيما يخص التحديات التي تواجه تطبق الحوكمة في المصارف من خلال النقاط التالية:

– تركز الملكية: فصل مجلس الإدارة عن الإدارة العليا.

– الشفافية والإفصاح: عدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح المالي وتعود أسباب إلى أن تلك المؤسسات ليست معتادة على مبدا الإفصاح في القوائم المالية أو الشفافية في العمليات المصرفية وعمل بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات؛

–مشاركة وحماية المساهمين: أن كبار المساهمين هم المسيطرين فعالية مشاركة المساهمين ذوي الملكية اقل تصبح ضعيفة في صنع القرارات والترشيحات لمجلس الإدارة وفق لقاعدة الأغلبية تتخذ لكبار الحصص من الأسهم وهذا يخالف مبدأ المعاملة المتساوية

–البعد الثقافي عدم الوعي الكامل بأهمية الحوكمة، لاسيما عندما يكون الجهل نابعا من مجلي الإدارة والإدارات التنفيذية

–ضعف المنافسة بين البنوك.

–اتجاهات العولمة وإلغاء القيود التنظيمية والابتكارات المالية[1]

### الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحوكمة

وتنفرد البنوك بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الشركات غير المالية ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[2]:

1–تخضع البنوك إلى قدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهمية البنوك في الاقتصاد وبسبب غموض موجودات ونشاطات البنك.

2–إنما يميز البنوك عن الشركات غير المالية هو هيكل رأس المال الذي ينفرد بخاصتين هما:

[1] مريم هاني، **مرجع سابق**، ص 50-53 بتصرف

[2] -خولة قرة، **أثر حاكمية المصارف في الأداء المصرفي**، رسالة ماجستير قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن، سنة 2010 ص 23.-27

ا -إن نسبة رأس المال الممتلك في البنك تشكل نسبة ضئيلة في مجموع مصادر التمويل المتاحة للمصرف وخاصة الودائع، إذا ما قورنت بالشركات الأخرى تمول نفسها عن طريق حقوق الملكية أكثر من الديون فالبنوك تحصل على نسبة 90% من مصادر تمويلها من الديون.

ب-القسم الأكبر من مطلوبات البنوك هي مطلوبات قصيرة الأجل على شكل ودائع تحت الطلب.

3-تواجه البنوك حالة الالتزامات السائلة (مطلوبات قصيرة الأجل على شكل ودائع تحت الطلب) ، المقابلة لأصول غير سائلة (موجودات خطرة طويلة الأجل مثل القروض العقارية) ، كما أن البنوك تتميز؛ من حيث طبيعة منتجاتها وخدماته المعقدة والفريدة.

4-وجود البنوك المركزية التي تضطلع للقيام بثلاث وظائف رئيسية، من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي:

أ-وظيفة الملجأ الأخير للإقراض، لمعالجة نقص السيولة

ب -تطوير وتطبيق نظام رقابي فعال ومتابعة تنفيذه

ج -توفير دليل " لأفضل الممارسات الحاكمية الشركة لتأسيس آليات الضبط الذاتي لإدارة المصرف وتخفيض مخاطر فشله.

5-هناك العديد من الأسباب في اختلاف ترتيبات آليات حاكمية الشركات في البنوك عن بقية الشركات الأخرى وهي كالاتي:

أ-خضوع البنوك إلى إشراف ورقابة الهيئات الرقابية الرسمية بصورة مستمرة.

ب-تتميز البنوك بسيادة علاقات الوكيل مع الزبائن التي يندر وجودها في باقي الشركات.

6-إن أصحاب المصالح في حاكمية البنوك أكثر عددا من أقرانهم في منشآت الأعمال الأخرى، كما إن طبيعة مشاكل الحاكمية في القطاع المصرفي يختلف عن مثيلاتها في الشركات غير المصرفية فيعد تطبيق نظرية الوكالة لحاكمية البنوك أمراً صعباً لعدم توافق وانسجام افتراضات هذه النظرية مع خصائص الجهاز المصرفي، وخضوع المؤسسات المالية والمصرفية إلى قيود تنظيمية صارمة إذا ما قورنت بمثيلاتها من المؤسسات غير المالية.

7-تواجه البنوك مشاكل حاكمية خاصة لأن أنشطتها أكثر غموضاً وتنوعا، الأمر الذي يزيد من صعوبة مراقبتها وتقييم المخاطرة في أنشطتها

8-مشكلة عدم التجانس الناتجة عن فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين في الشركات أكثر خطورة في البنوك مقارنة بالشركات غير المالية، مما يتطلب توافر معايير حاكمية رفيعة المستوى من بينها الإفصاح، والشفافية

9-وتضيف منظمة التنمية الاقتصادية (OECD) في دراستها الموسومة أسباب أخرى لاختلاف حاكمية البنوك عن حاكمية الشركات في القطاعات غير المالية هي التالية:

أ-إن ضعف هيكل حاكمية البنوك يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي وجلب المزيد من المخاطر على الاقتصاد القومي

ب -تمتع البنوك أو المودعون بتدابير الحماية التي توفرها شبكات الأمان الحكومية مثل برنامج التأمين واحتياطي السيولة وهذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين مختلفتين تماماً: الأولى تتلخص في إضعاف تحمل المزيد من المخاطرة، وبالتالي فإن ضعف حاكمية البنوك في مثل تلك الحالات تزيد من احتمالية تعرض البنوك إلى الفشل

ت – وجود هيئات رقابة خارجية وأنظمة داخلية يعتبر عنصراً مهماً في تأمين حاكمية البنوك السليمة والصحيحة على الدوام.

## المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

### الفرع الأول: الأداء المالي للبنوك التجارية

في هذا الفرع سوف نتعرف على الأداء المالي والأداء المالي للبنوك والعوامل المؤثر فيه.

#### أولا: مفهوم الأداء المالي

هناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الإيرادات الموجودات المطلوبات وصافي الثروة "[1]

يقصد بالأداء البنكي كيفية تحقيق البنك لمتطلبات المودعتين والمقرضتين وحملة الأسهم والعاملين، وجميع الأطراف التي تتعامل مع البنك ومدى التزامه بسياسات القروض والاستثمارات المحددة في الأنظمة والقوانين لبلد البنك، ومدى انعكاس أداء البنك في تطور ونمو المجتمع وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح، وكيفية استخدام الموارد المتاحة[2].

ونرى إن الأداء المالي ما هو إلا " انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة "[3].

---

[1]-لا نا شوقي العورتاني، **أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، التمويل، قسم الأعمال، جامعة عمان العربية ،2014، ص 80

[2]-صحراوي جليلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك**، أطروحة دكتوراه، مالية وإدارة الأعمال، علوم الاقتصاد، جامعة بلحاج بشعيب، عين تموشنت، 2020-2021، ص113

[3]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط 1، دار صفاء للنشر ، عمان – الأردن ، 2011 ،ص 68

**ثانيا: العوامل التي تؤثر على الأداء المالي**

يواجه البنك مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية التي تأثر على الأداء المالي:

2-1-العوامل الخارجية مثل:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات التي يقدمها البنك (مثل نظام الصرافة الآلية وبطاقات الائتمان)
- منافسة المؤسسات المالية الأخرى العاملة في السوق المالي
- القوانين والقواعد والإجراءات التي تطبق على الجهاز المصرفي
- السياسات المالية دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة والغير مباشرة

ويصعب على إدارة البنك التحكم في هذه العوامل الخارجية.

2-2-العوامل الداخلية: يواجه البنك مجموعة من العوامل الداخلية التي يمكن للإدارة أن تتحكم فيها، وتوجيهها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات. وفيما يلي حصر مبسط لأهم هذه العوامل:

-كفاءة استخدام الأموال

-الرقابة على المصروفات تضم تكلفة فوائد الودائع، تكلفة مصادر الأموال غير الودائع، تكلفة العمالة والتكاليف الثابتة والمصروفات الأخرى

- موقف السيولة تتكون من هيكل محفظة الأصول وهيكل محفظة الخصوم والودائع
- سياسات الضرائب نجد توقيت الأرباح والخسائر، الاستثمارات المعفاة من الضرائب وإهلاك الأصول الثابتة
- إدارة الخطر (استخدام الرافعة المالية، جودة هيكل الأصول، إدارة الخسائر المتوقعة على القروض والأصول) [1].

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، ص354-35، كتاب محمل من الموقع الإلكتروني من الربط:

https://drive.google.com/file/d/1w5wnaL2JD-hrgWb6_pGwnvazlcLaCwZH/view

بتاريخ 2023/05/12 على الساعة 23:00.

مدعم بمذكرة نذيرة تواتي، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص4-ص7 بتصرف

تتمثل أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

-تقييم ربحية البنك

-تقييم إدارة مخاطر البنك

-تقييم تطور نشاط البنك

-تقييم تطور حجم البنك

-تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك[1].

### ثالثا: معايير الأداء البنكي

هناك العديد من الدراسات التي وضحت معايير أداء البنوك التجارية في مجموعتين داخلية و خارجية ، المحددات الداخلية والتي تكون جزء من الرقابة التسيرية للبنك التجاري بحيث تنقسم بدورها إلى صنفين متغيرات مالية وأخرى غير مالية الأولى مرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف و الإيرادات ، أما الثانية فتكون مرتبطة بحجم البنك وعدد فروعه وقاعدة عملائه و غيرها أما المؤشرات الخارجية وهي تلك التي لا ترتبط بالبيئة الداخلية للبنك مثل ظروف المنافسة -ظروف الصناعة المصرفية والقوانين المتعلقة بها - أسواق الأسهم - عرض النقود ومعدلات التضخم[2].

### الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر المعلومات ويستخدم في مدى تحقيق أهداف المؤسسة

### أولا-مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة، على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو: تشخيص

[1]-أمال سكور، **أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والخاصة**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016-2017، ص21

[2]سليمان بن بوزيد ، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال 2001- 2015**، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم الاقتصاد ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، سنة2016-2017 ، ص24.

النقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف[1]

وعرف أيضا بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة من خلال مدة زمنية معينة"[2].

**الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المنظمات، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقدرتها على قياس الأداء بشكل سليم.

2-1-أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية: [3]

أ-**قياس الربحية**: تُقاس ربحية المؤسسة ذات الطابع البنكي على غرار بقية المؤسسات باستخدام مجموعة معدّلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة، نجد من أهمها ما يلي[4]:

أ-1-نسبة العائد على الأصول (ROA): وتسمى هذه النسبة أيضا بنسبة العائد على الاستثمار وتقيس ربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، حيث تحمل في مكوّناتها إجمالي الأصول أي ما مدى مساهمة كل واحد دينار مستثمر في زيادة ربحية الدورة، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة سياسات[5]

أ-2-نسبة العائد على حق الملكية (ROE): تقيس هذه النسبة ما يحصل عليه المساهمون نتيجة لاستثمارهم لأموالهم في البنك، ارتفاع هذه النسبة يسهم في جلب مساهمين جدد وأموال جديدة تساهم في نمو

1محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، عدد 03 / 2004 -جامعة ورقلة

2-نجوى فيلالي" ***تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة ال فرع402*** " مجلة الإنسانية و الاجتماعية، (مقبول لنشر)، المجلد 6 ، العدد 2 ديسمبر 2020 ، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة

[3]-نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة2017-2018 ص40

[4]-شعوبي محمود فوزي، الهام التجاني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لل فترة2005-2011**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17 جوان 2015، كلية علوم الاقتصاد ية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[5]-رمضاني زينب /مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2018-2019، ص42

المؤسسة والعكس صحيح، يشير كذلك إلى كفاءة السياسات المالية والاستثمارية يدل على ارتفاع نسبة المخاطرة الناتجة عن زيادة الرفع المالي[1]

أ-3- مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM):

ويقوم هذا المؤشر بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث يدل ارتفاعه أن البنك يعتمد بدرجة أكبر على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، كما أنه يمثل مقياسا للربح والمخاطرة لأن في حالة رفع مالي مرتفع فإن العائد على حق الملكية يرتفع عندما تكون النتيجة الصافية موجبة لكن هذا يعرض رأس مال البنك إلى مخاطر عالية في حالة ما إذا كانت النتيجة سالبة لأن ذلك سيعظم أكثر من أثر الرفع المالي أي انه ينعكس سلبا على العائد على حق الملكية بشكل أكبر في حالة لو لم يكن هناك رفع مالي.[2]

أ-4- منفعة الأصول (AU): تسمى أيضا بنسبة استخدام الأصول وتستخدم كأداة تشخيصية لقياس كفاءة سياسة إدارة محفظة الأصول من حيث أهمية الكمية المتواجدة من الأصول المربحة ضمن إجمالي الأصول إذ ترتفع هذه النسبة عند ارتفاع الموجودات المدرة للأرباح خاصة منها القروض ذات المر دودية العالية وتنخفض بانخفاض كميتها[3].

أ-5-هامش الربح (PM): تقيس هذه النسبة الدخل المحقق من كل وحدة نقدية محصلة من إجمالي الإيرادات أي أنه يعكس كفاءة البنك في تسيير التكاليف [4]

أ-6-نسبة ربح ألسهم: تعكس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح المحققة وارتفاعها يدل على ربحية السهم وهو ما يصبو إليه الملاك وهو ما يعكس أيضا زيادة أرباح البنك، كما أنه مؤشرا هاما لاحتمال نمو حقوق الملكية وهو ما ينعكس إيجابا على السعر السوقي للسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية.[5]

أ-7-نسبة العائد على الودائع: تقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة البنك على توليد الأرباح انطلاقا من الودائع التي تحصل عليها[6]

[1]- رمضاني زينب /مومني، مرجع سبق ذكره، ص42

[2]رمضاني زينب / مومني، مرجع سبق ذكره، ص43

[3]نفس المرجع سبق ذكره

[4]نفس المرجع سبق ذكره

[5]رمضاني زينب / مومني، مرجع سبق ذكره ص43

[6]نفس المرجع سبق ذكره

**ب–نسبة السيولة:**

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى سيولة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة وإلا سيؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بهذا البنك. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب أهم النسب منها:

ب–1– نسبة الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي مضافا إليها الاحتياطي من النقد، وتتفاوت نسبة الاحتياطي القانوني بحسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة، وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الآتية[1]:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ب–2– نسبة السيولة القانونية: تعد نسبة السيولة القانونية مقياساً لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحسب بقسمة الموجودات النقدية وشبه النقدية التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسائر على حجم ودائع البنك[2].

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الأرصدة النقدية +الأرصدة شبه النقدية}}{\text{اجمالي ودائع البنك}} \times 100$$

**ب–3**– نسبة النقدية: تقيس نسبة النقدية قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة ويتم حساب هذه النسبة كما يلي[3]

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي ودائع البنك}} \times 100$$

[1]- كريمة حبيب ، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية** ، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصاد ، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2017-2018ص 19.

[2]- نفس المرجع سابق ذكره ، **ص20**

[3]- نفس المرجع

**ب–4**–نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى المصرف إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للمصرف، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة المصرف لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها من الأخطار. وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية [1]

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

**ج–نسبة التوظيف (الاستثمار):**

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة، إلا انه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية[2]:

ج–1–معدل توظيف الودائع: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد، وترجع أهمية هذا المعدل لأن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية، وما لم تستغل استغلالا فعالا فسوف يكون لذلك أثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية.[3]

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ج–2–معدل العائد على إجمالي محفظة القروض: يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المستحصلة من نشاط البنك في مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها البنك، كلما ارتفع المعدل دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك.[4]

$$\text{معدل العائد على اجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من القروض}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

[1]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط 1، دار صفاء للنشر، عمان - الأردن، 2011ص 85.

[2]- علاء فرحان طالب مرجع نفسه

[3]- كريمة حبيب، **مرجع سابق ذكره، ص21**

[4]**نفس المرجع**

ج-3-معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية:

يبين هذا المعدل مقدار العائد المحصل عليه في البنك التجاري نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية ، وانخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية ، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية. ويأتي بالصيغة التالية[1]:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية} = \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

**د-نسبة كفاية راس المال:**

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين وامتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك وآخر وفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته. ومن أهم هذه النسب نذكر[2]:

د-1-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل. وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين وتحسب من خلال العلاقة[3]:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

د-2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول وتحسب من خلال العلاقة التالية[4].

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1] **نفس المرجع**

[2] - نعان محصول، سراح موصو، تقييم **الأداء المالي للبنوك التجارية**، العدد 2، المجلد 3، مجلة نماء الاقتصادية ،2 ديسمبر 2019، ص125

[3] نعان محصول المرجع سابق الذكر، ص126

[4] نعان محصول ، نفس المرجع،

**ثالثاً نماذج لقياس الأداء المالي لبنوك:**

## أ-معيار (CAMLES)

يعرف بأنه : "مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ، حيث عملت السلطات الرقابية الأمريكية على الأخذ بنتائجه في اتخاذ القرارات"[1].

*أهم معايير CAMELS:* يتكون هذا النظم من ستة مؤشرات رئيسية متمثلة فيما يلي[2]:

-كفاية رأس المال Capital Adequacy تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميته في انه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية.

-جودة الأصول Asset Quality : يعتمد هذا المؤشر على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها والتعامل معها ، وهو مؤشر نوعي ، غير انه توجد مجموعة من النسب المالية الرئيسية التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تعبر عن جودة أصول البنك [3]

-جودة الإدارة Management Quality: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات النوعية في نموذج CAMELS، عموما يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

الحوكمة: يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة.

الموارد البشرية: يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.

---

[1] - بلعابد سيف الإسلام النوي **دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية -دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف السلام خلال الفترة (2016-2020)**، الإنسانية والاجتماعية المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2022 جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ص271.

[2] -يوسف بوخلخل، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الرفية -مجلة البحث، العدد10، سنة 2012، جامعة الأغواط، ص ص،208

[3] شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج camels** ،جلة البشائر الاقتصادية ،المجلد السادس،العدد1 ،افريل2020،ص190

عملية المراقبة والتدقيق: يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.

نظام المعلومات والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

التخطيط الاستراتيجي: الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.[1]

-إدارة الربحية Earning Management يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)[2]،

-درجة السيولة Liquidity: Position يعمل هذا المؤشر على معرفة مدى قدرته البنك على مواجهة التزاماته سواء على المدى القصير أو الطويل.[3]

الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market risk : ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، إلا إن هناك مقياس إحصائي موحد وهو مقياس تحت المخاطر (Value at Risk) ويرمز له اختصارا بـ VAR ، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة ، وعادة ما يتصاحب مع مقياس الضغط (Stress Testing) والذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها محافظ المتاجرة في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالة الانهيارات[4].

[1] شناتي سامي، أورزيق اليأس، المرجع، السابق ذكره، ص 191

[2] نفس المرجع المذكور

[3] شناتي سامي، أورزيق الياس، لمرجع، السابق ذكره، ص 192

[4] - شناتي سامي، أورزيق اليأس، نفس المرجع

## ب–معياري الربحية (ROE) و (ROA)

يتم التركيز على جانب الربحية في نشاط البنك إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث هذا الأخير (ROA) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، أما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيقيس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك

كما أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة

ويحسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) كما يلي[1]

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية } (ROE) = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول } (ROA) = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}$$

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) مؤشرين هما:

–هامش الربح(PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخيل التشغيلية.

–منفعة الأصول(AU): ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخيل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

[1] سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال 2001- 2015**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم الاقتصاد ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، سنة 2016- 2017، ص29.

صافي الدخل يساوي مجموع المداخيل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف التشغيلية والضرائب فإن مؤشر العائد على الأصول (ROA) يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول } (ROA) = \frac{\text{الإيرادات} - (\text{المصاريف التشغيلية} + \text{الضرائب})}{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}$$

ومنه يمكن استنتاج أن:

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) = منفعة الأصول + هامش الربح

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه، أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما المساهمة الثانية في البحث وشرح العلاقة بين (ROA) و (ROE) كانت للباحث (Dupont) حيث أثبت أنه ينبع الفرق بين الاثنين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (EM) [1] حيث:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية } (EM) = \frac{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إن هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أفضل ، فإذا حققت مؤسسة ما أو بنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما ، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية ، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر ، الذي يتطلب ذلك المستوى من العائد والأداء ، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول محصلة للكفاءة والإنتاجية فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

[1]-محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، عدد 03 / 2004 -جامعة ورقلة ص 91، بتصرف

## ج–معيار القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»

بسبب طبيعة نشاط البنوك والمؤسسات المالية المتفرد عن غيرها من الأعمال فإن النسب المالية وغيرها من مقاييس الأداء عند تطبيقها على البنوك تحتاج إلى تعديل من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، تغييرات الطريقة القياسية لحساب القيمة الاقتصادية المضافة عندما يتعلق الأمر بالبنوك من حيث قياس الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب وحساب رأس المال وتكلفة رأس المال المستخدم وهناك مقاربتين لقياس القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك:

### 1. مقاربة الديون:

EVA= صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب -(رأس المال المستثمرXالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال)

يؤدي استخدام هذه الصيغة إلى إنتاج رقم «EVA» موجب أو سلبي، إذا كان موجب فيعني أن الشركة تعكف على زيادة قيمتها للمساهمين والعكس صحيح، ويستند «EVA» على مبدأ أن إدارة الشركة توظف رأس المال من حقوق الملكية (الأسهم) لكسب الأرباح لهذا يجب أن تدفع مقابل استخدام رأس المال هذا. ومن أجل خلق القيمة يجب أن يكون العائد على الاستثمار للبنك أكبر من المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال. ولذلك يمكن زيادة القيمة الاقتصادية المضافة عن طريق:

- زيادة صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
- –خفض المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
- –تخفيض رأس المال المستثمر.

**2 مقاربة حقوق الملكية:** تحسب القيمة الاقتصادية المضافة حسب هذا المنهج بالصيغة التالية:

حيث:

EVA = الأرباح المعدلة بعد الضريبة -(تكلفة حقوق الملكية × حقوق الملكية)

تعد هذه المقاربة الأكثر ملائمة واستخداما في البنوك مقارنة بحساب متوسط التكلفة المرجح لرأس المال[1].

[1] كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصاد، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017-2018 ص27،

### د –القيمة السوقية المضافة

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك ومقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة، وتعطى بالعلاقة التالية[1].

$$\text{MVA} = \sum_{n=1}^{n} \frac{EVA}{(1+K)t}$$

حيث أن:

MVA : القيمة السوقية المضافة.

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

K : التكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال في الفترة t.

### الفرع الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي للبنوك

تلعب الحوكمة في البنوك دورا مهما في معالجة الفساد في المعاملات البنكية: تقوم الحوكمة البنكية على آليات داخلية وأخرى خارجية تساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك كما أشارت عدة أبحاث على ظهور نظريات مؤيدة وداعمة لحوكمة المالية وما حققته من تأثير إيجابي على الأداء منها كنظرية أصحاب المصلحة النظرية إلا أن نظرية الوكالة تصدرت بدعمها لحوكمة[2].

**الأول: آليات داخلية وعلاقتها بالأداء المالي:**

- **حجم مجلس الإدارة وعلاقته بالأداء المالي:** يعرف حجم مجلس الإدارة بأنه العدد الإجمالي للمدرين يتكون من المدرين التنفيذين (بالنسبة للمدريين التنفيذيين فهم غير مستقلين، أما الغير التنفيذين فهم إما مستقلون أو غير مستقلون). ويعتقد منظرو الوكالة أن مجلس الإدارة هو الآلية الرقابي الفعال، بمعنى أن

[1] عزوزة أماني تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008–2013) دراسة حالة المجموعة من البنوك التجارية الماليزية مجلة دراسات اقتصادية **العدد رقم: 04، المجلد 1 –جوان 2017**ص85

[2] -بوخاري خيرة،بويح منى **إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية ،دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-**2020،مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ،المجلد 4 ،العدد 01 ،سنة 2022،ص 44

يراعي التوازن بين أعضاء مجلس الإدارة فيما يخص المهارات والخبرات الشخصية والدراية الخاصة بطبيعة الصناعة وبيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة، كما يجب أن يتوافر التوازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين ضمن تشكيلة المجلس. إذ يتعين على المديرين غير التنفيذين أن يلعبوا دورا في مراقبة تصرفات الرئيس التنفيذي والمديرين التنفيذيين لضمان الحفاظ على مصالح المساهمين؛ يشير العديد من الباحثين إلى وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس والأداء للشركة، حيث يجادل بعضهم إلى أن المجالس الأصغر حجما تكون أكثر فعالية من المجالس الكبيرة، فيما يرى البعض الآخر العكس باعتبارها توفر الرقابة أكبر تساهم في تحسين أداء الشركة، واستنادا إلى دراسات سابقة، إلى أن هناك تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على عائد الأصول والعائد على حقوق الملكية. وعلى هذا الأساس نقول إن الأدبيات التي تتعامل مع تأثير حجم المجلس على أداء البنوك وفيرة لكن نتائجها بشكل عام غير حاسمة ومتباينة، ولا يوجد حتى الآن إجماع الآراء بين الباحثين، حيث يمكن أن يكون لحجم المجلس إما تأثير إيجابي أو سلبي على أداء الشركة ويجب أن يكون حجم المجلس مرتبطا بحجم المؤسسة، بحيث يكون قادرا على تحقيق مشاركة فعالة من جميع أعضاء مجلس الإدارة[1].

- **علاقة عدد الاجتماعات لمجلس الإدارة بالأداء المالي:** يرى الباحثون بأن كثافة وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة هي أداة رئيسية القياس فعالية الرقابة من قبل مجلس الإدارة، وبعد ميزة مهمة في الوظيفة الإشرافي لمجلس الإدارة حيث تمثل الاجتماعات آلية لمناقشة مشاكل الشركة وتقديم الحلول المحتملة، وعليه فتأثير الاجتماعات على الأداء المالي غير معروف مسبقا ، أما عن بعض الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة خلصت على أنه يوجد علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات و العائد على الأصول و العائد على معدل الملكية بمعنى تختلف العلاقة بينها بحجم اختلاف بيئة الدراسة[2] .

- **علاقة استقلالية مجلس الإدارة بالأداء المالي:** من منظور نظرية الوكالة، يعتبر أمر هام الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، ويشير استقلال مجلس الإدارة بانه الوضع الذي يكون فيه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ليس لهم علاقة بالإدارة التنفيذية للمنشاة. أي تحقيق المزيج بين المديرين الداخليين والخارجيين، وبالتالي فإن تأثير المديرين الخارجيين على الأداء المالي غير محدد.

- **علاقة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والأداء المالي:** تشير الازدواجية إلى أن نفس الشخص يشغل منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. هناك وجهتي نظر حول هذه العلاقة حيث تؤكد نظرية الوكالة أن الفصل بين الدورين يمثل عاملا حاسما في استقلال مجلس الإدارة وفعاليته، على العكس من

[1]- بوخاري خيرة،بويح منى، مرجع سابق ذكره،ص45

[2]-مرجع سابق دكره،ص46

ذلك تفترض نظرية الإشراف أن الشركات ذات البنية القيادية الموحدة تعمل بشكل أكثر كفاءة من خلال التنسيق الأفضل والقيادة الحكيمة، وبالتالي التعامل بشكل أكثر فعالية مع التحديات الاستراتيجية التي تواجه الشركة إضافة لذلك، تسهل الازدواجية الأداء المتفوق من خلال تركيز القوة والسلطة في يد شخص واحد، مما يقلل من حالة عدم اليقين نظرية الإشراف حول العلاقة بين الازدواجية وأداء الشركة في حين يرى الأخرون عكس ذلك.

- **علاقة عدد اجتماعات لجان مجلس الإدارة بالأداء المالي**: ينشئ مجلس الإدارة لجانا تساعد المجلس على الوفاء بواجباته المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث تشمل المهام الرئيسية للجان ما يلي: الاجتماعات؛ البت في عدد الاجتماعات: مناقشة القضايا المتعلقة بالشركة: تبادل الأفكار حول الإشراف ومراقبة المديرين وقد أثبت دراسات أن لاجتماعات لجان المجلس تأثيرات هامة وإيجابية على الكفاءة، وأنه هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من عدد اللجان في المجلس واجتماعات اللجان.
- **علاقة لجنة التدقيق بالأداء المالي**: تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة في المصارف، بل أحد الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة فيها والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال تحقيق التنسيق الفعال مع المدققين الخارجيين من خلال تحديد مجال التدقيق ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر، هذا بالإضافة إلى التحقق من استجابة الإدارة الملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال؛ وتقييم النواحي المالية وذلك من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية وتقييم السياسات المالية للبنوك حيث أن فحص وتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلية وذلك ا للتأكد من مدى كفاءة كل من برامج التدقيق الداخلي وكذلك كفاية فريق عمل التدقيق الداخلي للوفاء بالمهام المنوط بالقيام بها، و مما سبق فإن الاختصاصات التي تقوم بها لجان التدقيق تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل[1].

### الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة وأثرها على الأداء المالي للبنوك

ويختلف الباحثون في عدد آليات حوكمة البنوك الخارجية، فبعضهم من يرى أن حوكمة آليات الحوكمة الخارجية للمصارف تشتمل على آلية واحدة هي السوق لرقابة الشركات، فيما يضيف أخرون آلية ثانية هي الرقابة من لدن

[1]-بوخاري خيرة، بويح منى ، مرجع سابق ذكره،ص47

أصحاب المصالح الأخرين في السوق كما يضيف آخرون الأطر القانونية والتشريعية لتخفيض كلفة مشكل الوكيل المالك[1].

❖ **البيئة القانونية والرقابية:**

تخضع البنوك عادة لعدة قوانين وأنظمة خاصة تفرضها السلطات الرقابية الممثلة في الغالب بالبنك المركزي بالإضافة إلى القانون الأساسي الذي يحكم وينظم الشركات في البلاد.

❖ **رقابة حملة الديون» debtholder monitoring»**

من خلال رصد أنشطة الشركة، فأصحاب الديون لديهم حق الأساسي في فائدة محددة واسترداد دفعات رأس المال. ويمكن اعتبار هذا الحق بوصفه آلية للحوكمة فهو يجبر المدراء على توليد تدفقات نقدية كافية لتلبية التزامات الفائدة ورأسمال الديون من رأس المال البنك، علاوة على ذلك يمكن لحاملي الديون تقييد تصرفات المديرين ومجلس الإدارة من خلال مواثيق القرض والتي تسمح لحاملي الديون لفرض قيود مختلفة على الشركة، أما في الصناعة المصرفية، فمن المتوقع أن ارتفاع مستوى الديون إلى حقوق الملكية في البنوك يقدم حافز قوي لأصحاب الديون لمراقبة البنوك، فهيكل رأس المال البنوك كما هو معروف يتألف في معظمه من ودائع ذات فائدة ثابتة مع قدر ضئيل من حقوق ملكية رأس المال، ونظرا للمستوى العالي من الرفع المالي « levrage»، فالمودعين وأصحاب الديون الآخرين هم أكثر قلقا إزاء دخل الفوائد ورصيد رأس المال غير المسدد، فأصحاب الديون في البنوك لديهم حافز لمراقبة عمليات البنوك عن قرب، كما أن آلية التعامل على الودائع من طرف المودعين يمكن أن تؤثر على أداء الإدارة وبالتالي مراعاة مصالح كل من حملة الأسهم والمودعين على حد سواء خاصة وأن القرارات الخاصة بنقل الودائع من بنك إلى آخر تنعكس على تكلفة الأموال وبالتالي الخروج من السوق المصرفي[2].

❖ **المراجعة الخارجية (دور مراقبي الحسابات)**

يتمثل الهدف الرئيسي للمراجع الخارجي (مراقب الحسابات في إطار حوكمة الشركات بتقليل مشاكل الوكالة من خلال إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى صحة وسلامة البيانات المالية للبنك والتي تعكس الحالة المالية للبنك ونتائج عملياته للفترة معينة وبالشكل الذي يساهم في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية للبنك، ومن المتوقع من المراجعين الخارجيين القيام بما يلي:

-مراجعة وتقييم المخاطر الكامنة في البنوك؛

[1]- كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصاد، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017-2018، ص157

[2]-نفس المرجع سابق ذكره

-تحليل وتقييم المعلومات المقدمة لهم لضمان صحتها؛

-فهم جوهر المعاملات والهندسة المالية (الهياكل المستخدمة من قبل البنك؛

-التمسك بالسياسات وإجراءات إدارة البنك؛

-مراجعة المعلومات المقدمة إلى المجلس والمساهمين والمنظمين؛

-مراجعة استيفاء البنك للمتطلبات النظامية؛

وقد اكتسب دور مهنة المحاسبة والمراجعة أيضا أهمية كجزء من عملية الرقابة المصرفية، فالتقارير المطولة والمقدمة من المراجعين توفر للمشرفين معلومات قيمة وفي مختلف جوانب وأنشطة البنك. ويصبح دورها أكثر أهمية خاصة عندما يكون المدققون على دراية تامة بالحقائق التي قد تهدد استقرار بنك معين أو نظام المصرفي ككل[1].

### ❖ السوق للرقابة الشركات Market for corporate control»

تبرز آلية السوق لرقابة الشركات كآلية حوكمة خارجية نهائية وذلك عندما تفشل آليات الحوكمة الداخلية

في ضبط أداء الإدارة والمدراء التنفيذيين حيث يتم التحكم في أداء الشركات في نهاية المطاف من قبل قوى السوق إذا لم يكن هناك آليات أخرى للتحكم.

### ❖ أسواق العمل للمديرين Managerial Labor Marckets»

تستخدم قوى سوق العمل كآلية للحوكمة الشركات لتحقيق الموائمة بين مصالح المدراء التنفيذين و المدير التنفيذي الأعلى CEO » ومصلحة المساهمين فالأدبيات الكلاسيكية مثل: « 1983,» «Fama and Jensenو Jensen and Meckling ,1976 » تؤكد على أن التهديد بالفصل من الوظيفة الحالية وخطر عدم العثور على عمل مناسب في المستقبل وكذا مخاوف تضرر السمعة هي دافع المدراء لتحقيق مستوى أعلى من الأداء للشركة والتي تمكن المساهمين من تعظيم هدفهم وهو تعظيم الثروة وفي الصناعة المصرفية فمخاوف السمعة تميل إلى أن تكون عنصرا هاما من عناصر قوى سوق العمل وذلك لأن ضعف أداء الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين يمكن أن يؤثر سلبا على سمعتهم في السوق. وهذا ما يجبر المدراء التنفيذيين والمسؤول التنفيذي الأول للعمل لمصلحة البنك وعدم الدخول في استثمارات عالية المخاطر، أن عمليات الاستحواذ العدائية أو عمليات الدمج الودية لم تلعب دورا هاما كوسيلة لانضباط المدراء وأن أجهزة الرقابة الداخلية الناجمة عن دوران مجلس الإدارة لم يتم استخدامها في البنوك كما هو الحال في الصناعات التحويلية، وخاصة أن المدراء أكثر رسوخا في مناصبهم في البنوك[2].

[1]-كريمة حبيب، مرجع سابق ذكره، ص162

[2]-نفس المرجع سابق ذكره

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة للحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية؛

### المطلب الأول: الدارسات السابقة باللغة العربية باللغة الأجنبية

1-دراسة (نوي فطيمة الزهرة، 2016-2017)[1]"أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوع علاقة التي تربط بين تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية وتطبيق آليات الحوكمة المؤسسية، وذلك خلال الفترة 2004-2014 وقد باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى عدم تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية، الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة لتبني مفهوم الحوكمة من قبل هذه البنوك.

2-دراسة (كريمة حبيب2017-2018)[2] تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008 -2015) لغرض اختبار تأثير أليات الحوكمة كمتغير مستقلة على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر كمتغير تابع فقد تم اختبار عينة من أربعة عشرة

وقد أسفرت تحليل نموذج بانل وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية العمومية على الأداء المالي للبنوك وتأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة، والملكية العمومية في حين لم يثبت تأثير الملكية الأجنبية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، كما كشفت نتائج الدراسة القياسية أن البنوك الجزائرية تستفيد من الحجم الكبير في تقديم المزيد من الخدمات وتعزيز أداءها المالي؛

3-دراسة (بن عيسى ريم ،2018-2019)[3] دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية "هدف هده الدراسة إبراز تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء البنوك الجزائرية، استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد واستخدما برنامج SPSS16، وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها تطبق البنوك التجارية الجزائرية الحوكمة ولكن بنسب متفاوتة الأهمية، وجود علاقة ارتباطيه بين آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي للبنوك (عائد الأصول، عائد حقوق الملكية، عائد الاستثمار).

---

[1] نوي فطيمة الزهرة **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية** " شهادة دكتوراه علوم الاقتصاد، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017

[2] كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصاد، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017-2018

[3] - بن عيسى ريم، **دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي رباح ورقلة ،2018-2019

4-دراسة (نجلاء إبراهيم، وآخرون، 2020)[1] "أثر الحوكمة على الأداء المالي "هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية خلال فترة (2015-2019)، حيث تم تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام مؤشرات الربحية، وتوصل الباحثان إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذات العلاقة بين مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين وأعضاء لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

5-دراسة ( صحراوي جليلة 2020-2021)[2] " أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (2010-2018) تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة قياسية الأربعة نماذج تعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لبيانات البانل وطريقة العزوم المعممة (GMM) وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة معنوية قوية خاصة إذا ما تم قياس الأداء المالي بمؤشرات الربحية : العائد على الأصول (ROAA) والعائد على حقوق الملكية (ROAE) ، وأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي مرهون بكيفية قياس هذا الأداء حيث يختلف تأثير كل متغير من متغيرات الحوكمة وفقا لمقياس الأداء المستخدم.

6-دراسة (عبد الحق بوقفة، وآخرون2022)[3]"أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية ورقلة "

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك من خلال استخدام الانحدار الخطي البسيط، وقد توصلت إلى الحوكمة المصرفية لها أثرا فعالا على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

---

1- نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، نوال محمد الجعيد ، **أثر الحوكمة على الأداء المالي –دراسة تطبيقية على البنوك السعودية** ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد لعزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة المجل د01 العدد 02 سنة 2020

2-صحراوي جليلة ، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك** ، أطروحة دكتوراه ، مالية وإدارة الأعمال ، علوم الاقتصاد ، جامعة بلحاج بشعيب ، عين تموشنت ، 2020-2021،

3-عبد الحق بوقفة، سهام عيساوي ، خليدة حمدي ، **أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك ولاية ورق**لة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، مقبول للنشر ، المجلد07 ، العدد 01 20

**المطلب الثاني : الدارسات السابقة باللغة الأجنبية**

1- "Shorouq Tomar & Adel Bino [1]

Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Jordanian Banking Industry

" الهدف من الدراسة هو تأثير حوكمة الشركات (هيكل الملكية، وتكوين مجلس الإدارة، وحجم المجلس) على أداء البنك باستخدام تحليل الانحدار الخطي تظهر النتائج أن هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة لهما تأثير قوي على أداء البنك النتائج تشير إلى أن البنوك تتمتع ملكية الأغلبية المؤسسية بأعلى أداء وذلك بصفتها مديرًا وأعضاء مجلس إدارة زيادة نسب الملكية يصبح البنك أكثر كفاءة. من المثير للدهشة أن حجم اللوحة ليس له تأثير على أداء البنك.

2- Mohamed A. Basuony, Ehab K. A. Mohamed, Ahmed M Al-Baidhani [2]

THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE ARABIAN PENINSULA

بحث هذه الورقة في تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية ومتغيرات الرقابة، مثل حجم البنك وعمر البنك على الأداء المالي للبنك. باستخدام تحليل الانحدار (OLS)لعينة تتكون من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في دول شبه الجزيرة العربية السبع، أظهرت النتائج بان العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات لا تزال غير ثابتة بوضوح وأن تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك في البلدان النامية لا يزال محدودًا نسبيا.

[1]-***shorouq tomar ,adel bino, corporate governance and bank performance :evidence from jordanian banking industry ,Jordan journal of business administration , voleme 8,no02,2012***

[2] - ***Mohamed A. Basuony, Ehab K. A. Mohamed, Ahmed M Al-Baidhani THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE ARABIAN PENINSULA.; Corporate Ownership & Control / Volume 11, Issue 2, 2014, Continued - 1***

المطلب الثالث: وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

| | | موضوع لدراسة | هدف الدراسة | عينة الدراسة | فترة الدراسة | طريقة معالجة الموضوع | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدراسة الحالية | | واقع الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل الحوكمة | مدى تأثير مؤشرات الحوكمة العالمية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائر | عينة من البنوك التجارية لجزائرية (مصرف السلام، BAN،BEA ، ACB | 2012- 2020 | نموذج بانل بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد | يوجد تأثير طردي لمؤشر مشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي على أداء المالي أما مؤشر فعالية الحوكمة ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقاتها لها تأثير عكسي على الأداء المالي وأخير المؤشرين السيطرة على الفساد وسيادة القانون ليس لها تأثير لان معاملات هذه المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا. |
| | 1 | أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية تحسين أداء البنوك الجزائرية | معرفة علاقة بين تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية وتطبيق آليات الحوكمة المؤسسية | | 2004- 2014 | نموذج الانحدار الخطي المتعدد | عدم تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية |
| | 2 | تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية | تأثير آليات الحوكمة المختلفة على أداء البنوك العاملة في الجزائر | البنوك التجارية العاملة في الجزائر | 2008- 2015 | نماذج البانل | وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية العمومية على الأداء المالي للبنوك وتأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة، والملكية العمومية في حين لم يثبت تأثير الملكية الأجنبية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، |
| | 3 | دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية | تأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي | البنوك التجارية العاملة في الجزائر | | نموذج الانحدار الخطي المتعدد | تطبق البنوك التجارية الجزائرية الحوكمة ولكن بنسب متفاوتة الأهمية، وجود علاقة ارتباطية بين آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي للبنوك |

2/1

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 4 | أثر الحوكمة على الأداء المالي | معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية | البنوك السعودية | 2015-2019 | | يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذات العلاقة بين مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين وأعضاء لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. |
| | 5 | أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي | أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي | دول مجلس التعاون الخليجي | 2010-2018 | نموذج الانحدار الخطي المتعدد | وجود علاقة معنوية قوية خاصة إذا ما تم قياس الأداء المالي بمؤشرات الربحية: العائد على الأصول (ROAA) والعائد على حقوق الملكية (ROAE)، وأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي، مرهون بكيفية قياس هذا الأداء، حيث يختلف تأثير كل متغير من متغيرات الحوكمة وفقا لمقياس الأداء المستخدم. |
| | 6 | أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية ورقلة" | أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية بنوك ولاية ورقلة" | بنوك ولاية ورقلة | | نموذج الانحدار الخطي المتعدد | الحوكمة المصرفية لها أثرا فعالا على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. |

2/2

خلاصة الفصل

تمكنا من خلال دراسة هدا الفصل التعرف على حوكمة تعني "تدعيم مراقبة نشاط شركة ومتابعة القائمين عليها "ولتطبيق الحوكمة شركات أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ وكذلك لجنة بازل أصدرت مبادئ تدعم الحوكمة الشركات في البنوك ومن هذا الأخير تطرقنا إلى الركائز الحوكمة المصرفية تم تقسيمها إلى ركائز أخلاقية وسلوكية وأخرى مادية وتنظيمية ومررنا بالتحديات والمتطلبات لتعزيزها لمعرفة المركز المالي للمصرف كان لابد أن نتطرق لتقيم الأداء المالي بالاعتماد على التحليل المالي يعد المؤشرات المالية من أهم الأسس تقوم عليها عملية تقييم الأداء أهم المؤشرات المالية المستخدمة قياس الربحية نسبة السيولة نسبة التوظيف (الاستثمار) نسبة كفاية راس المال كما تطرقنا اهم النماذج لقياس الأداء المصرفي(CAMLES) معياري الربحية (ROE) و (ROA) معيار القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»نختمها تطبيق الحوكمة في البنوك يعود بمنافع جمة وعديدة على البنوك .

# الفصل الثاني

# دراسة تأثير الحوكمة على الأداء المالي

# لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال

# 2012-2020

تمهيد

بعد التطرق للمفاهيم النظرية حول الحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية في الفصل الأول، نأتي في هذه الخطوة إلى ترجمة العلاقة إلى نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج بيانات بانل وطرق تقديرها حتى نتمكن من تقدير نهائي للنموذج الملائم.

من أجل ذلك قمنا بداية بالتطرق إلى عينة الدراسة، وكذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه النظرية والتطبيقية، إضافة إلى الأدوات المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا النتائج المتواصل إليها بعرضها، تحليلها، مناقشتها ومقارنتها بالدراسات السابقة وأخيرا إثبات أو نفي الفرضيات. لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدوات التحليل.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المطلب الأول: عرض نتائج

المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

سنتطرق في هذا المبحث إلى منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في التحليل، من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات.

### المطلب الأول منهجية الدراسة

تعتبر عينة الدراسة الركيزة الأساسية لإنجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

#### الفرع الأول: عينة الدراسة ومصادر جمع البايتات

**الأول: مجتمع وعينة الدراسة**

مجتمع دراستنا هذه يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وتكونت العينة المختارة من أربعة (04) بنوك بناء على توافر جميع المعلومات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة للفترة 2012-2020. تمثلت البنوك المختارة للدراسة كالتالي:

- بنك السلام:
- بنك الجزائر الخارجي BEA
- البنك الوطني الجزائري BAN
- بنك ABCالمؤسسة العربية المصرفية الجزائرية

**ثانيا: مصادر جمع البيانات**

جمع البيانات تم من خلال نوعين من المصادر وفق فصلي الدراسة:

I-المصادر الثانوية : تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة ، وتمثلت في الكتب والمقالات المنشورة على صفحات المجلات العلمية ، وكذلك المذكرات والرسائل الجامعية بالإضافة لبعض المواضيع المنشورة على صفحات الإنترنت.

II-المصادر ألأولية : تم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي لدراسة حيث تمثلت في التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة والمنشورة في المواقع الإلكترونية لكل بنك بالإضافة لموقع مؤشرات الحوكمة العالمية.

-بنك الوطني الجزائري[1]

-بنك الجزائر الخارجي

-مؤسسة المصرفية العربية[2]

-مصرف السلام[3]

-بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي[4]

**الفرع الثاني: متغيرات نموذج الدراسة**

أدرجنا في دراستنا أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير مؤثرات الأداء المالي للبنوك التجارية وهي كما يلي:

**المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي للبنوك التجارية (Y)، ويستدل عليه بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ويرتبط هذا المعدل بكفاءة البنوك حيث يعبر عن كفاءة الإدارة في توليد الربح، ويتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية ROE = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من القوائم المالية لعينة البنوك وذلك التي تغطيها الدراسة والمحدد بتسعة سنوات ،2012-2020 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (2-1) معدل العائد على الملكية لعينة الدراسة**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 18,944826 | 18,159537 | 17,496297 | 15,154124 | 14,902423 | 12,747143 | 3,3506558 | 6,8000292 | 7,7420421 |
| BEA | 21,217556 | 11,431968 | 0,0297792 | 12,711425 | 15,021948 | 22,384848 | 26,609653 | 18,685326 | 18,271006 |
| ABC | 9,8133459 | 8,8960026 | 9,4755498 | 8,6939216 | 9,4576243 | 10,890269 | 11,081286 | 7,7785471 | 10,163185 |
| ELSALAM | 4,954221 | 5,0272656 | 4,8116958 | 3,2962294 | 4,954155 | 5,9423309 | 6,075677 | 6,7135205 | 3,2429126 |

**المتغير المستقل:** تتمثل المتغير المستقل في دراستنا هذه في مؤشرات الحوكمة العالمية تتراوح قيمة كل مؤشر من [2,5، -2,5] حيث القيمة العالية هي أفضل، وتشمل هذه مؤشرات في:

1 https://www.bna.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85

2 -https://www.bank-abc.com/world/algeria/fr/aboutabcnew/financial/pages/annualreports.aspx

3 https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html

4 -**https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators**

مؤشر التعبير والمساءلة: (VA) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب(PS) مؤشر فاعلية الحكومة :( GE) مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ) مؤشر سيادة القانون (R f) مؤشر الحد من الفساد (CC)

**جدول (2-2): تطور وترتب الجزائر في مؤشرات الحوكمة لبنك الدولي 2012-2020 [2,5،-2,5]**

| السنة | VA(التعبير والمساءلة) | PS(الاستقرار السياسي) | GE(فاعلية الحوكمة) | RQ( جودة التشريعات التنظمية وتطبيقها) | RF(سيادة القانون) | CC( الحد من الفساد) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2012 | -0,906026602 | -1,325043321 | -0,444745928 | -1,320389032 | -0,812617719 | -0,521544516 |
| 2013 | -0,893353224 | -1,202371478 | -0,428817511 | -1,138440609 | -0,693158984 | -0,472622782 |
| 2014 | -0,813357711 | -1,190535188 | -0,336888343 | -1,30188942 | -0,804205596 | -0,612656415 |
| 2015 | -0,847575545 | -1,090159774 | -0,377993971 | -1,233237743 | -0,927119017 | -0,616887093 |
| 2016 | -0,861592352 | -1,097525716 | -0,430877894 | -1,230026245 | -0,906229854 | -0,652786314 |
| 2017 | -0,902943969 | -0,915799141 | -0,506708324 | -1,259408355 | -0,912661433 | -0,576397896 |
| 2018 | -0,9997105 | -0,836119592 | -0,457864255 | -1,329962969 | -0,793038607 | -0,637313366 |
| 2019 | -1,053523779 | -1,044342637 | -0,54141891 | -1,373277307 | -0,848534942 | -0,635694385 |
| 2020 | -1,088017702 | -0,84025383 | -0,544885635 | -1,339298248 | -0,793100297 | -0,645068347 |

**المصدر: world wide governance indicators**

## المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع البحث، سنتبع الخطوات الموالية:

### الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة "بانل" في دراستنا.

**1-نماذج بانل:** تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[1].

استطاعت نماذج بائل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات القياسية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء. بشكل عام يمكن كتابة نموذج بائل بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{l=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2,,,,,,,N \quad t = 1,2,,,,,T$$

[1]- زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، العدد 21، 2012، ص 272.

حيث أن $y_it$ تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة t,

$\beta_{oi}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ،

$\beta_j$مثل قيمة ميل خط الانحدار،

$X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدةi عند الفترة الزمنية t،

Eit تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

**2-طريقة معالجة البيانات**

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية هذه على الأسلوب الكمي أو القياسي، فبغية تحديد قيم المتغيرات ودراستها إحصائيا تم الاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2021 وبغرض دراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي، يتم تقدير معا لم المعادلات باستخدام نماذج بيانات بانل Panel لأنه يأخذ في الاعتبار أثر التغيرات الزمنية وأثر التغيرات المقطعية، أما الأسلوب المتبع فهو تحليل الانحدار الخطي المتعدد بواسطة البرنامج الإحصائي Eviews12.

سنعتمد في الدراسة القياسية الاختبارات الإحصائية التالية:

ا-الإحصاءات الوصفية والرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة.

ب-مصفوفة الارتباط للكشف عن العلاقة الخطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

ج-اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاث حسب منهجية بيانات بانل (Panel Data) وهي:

نموذج الانحدار التجميعي (PRM – Pooled Regression Model)،

نموذج التأثيرات الثابتة (FEM - Fixed Effects Model)

ونموذج التأثيرات العشوائية (REM - Random Effects Model).

د-اختبارات المعنوية الإحصائية للمعا لم المقدرة (إحصائية ستودنت) للكشف عن المعنوية الإحصائية الجزئية (وجود دلالة إحصائية من عدمها) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

هـ-اختبار جودة التوفيق (معامل التحديد – R-squared) لمعرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

و-اختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر –F-statistic) لمعرفة المعنوية الإحصائية للنموذج ككل.

ي-اختبارات المشاكل القياسية المتمثلة في:

- اختبار الارتباط الآني بين البواقي (Cross section dependance)؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (إحصائية جاك بيرا)؛

**نماذج الدراسة القياسية:**

بناء على فرضيات الدراسة واعتمادا على نماذج بيانات بانل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تم وضع النموذج القياسي التالي لتقديره:

$$ROE_{i,t} = \beta_{0,i} + \beta$$

حيث:

$ROE_{i,t}$: العائد على حقوق الملكية للبنك (i) في السنة (t).

$\beta_{0,i}$ : قيمة التأثير الثابت للمؤسسة (i).

$\beta_{1,2,3,4,5,6}$ : ميول (Slopes) متغيرات مؤشرات الحوكمة.

$PS_{i,t}$ : مؤشر الاستقرار السياسي

$CC_{it}$: مؤشر السيطرة على الفساد

$RQ_{it}$ : مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها.

$GE_{it}$ : مؤشر فعالية الحكومة

$Rf_{it}$ : مؤشر سيادة القانون

$VA_{i,t}$: مؤشر المشاركة والمساءلة

$\varepsilon_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

## المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها

من خلال هذا المبحث نقوم بعرض تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها.

**المطلب الأول: عرض النتائج**

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات المتحصل عليها، سيتم فيما يلي عرض النتائج المتواصل إليها.

**الفرع الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة**

التعليق على نتائج الدراسة الإحصائية من خلال متوسطات المتغيرات والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): قيم متوسطات متغيرات الدراسة

| Date: 06/07/23 Time: 00:14 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Sample: 2012 2020 | | | | | | | |
| | ROE | RQ | VA | RF | PS | GE | CC |
| Mean | 10.91468 | 1.280659- | 0.929567- | 0.832296- | 1.060239- | 0.452245- | 0.596775- |
| Median | 9.644448 | 1.301889- | 0.902944- | 0.812618- | 1.090160- | 0.444746- | 0.616887- |
| Maximum | 26.60965 | 1.138441- | 0.813358- | 0.693159- | 0.836120- | 0.336888- | 0.472623- |
| Minimum | 0.029779 | 1.373277- | 1.088018- | 0.927119- | 1.325043- | 0.544886- | 0.652786- |
| .Std. Dev | 6.255547 | 0.069255 | 0.091223 | 0.071548 | 0.161890 | 0.067115 | 0.059304 |
| Skewness | 0.568131 | 0.674965 | 0.567059- | 0.336721 | 0.032515 | 0.115594 | 1.068004 |
| Kurtosis | 2.624748 | 2.631383 | 1.938705 | 2.389924 | 1.868181 | 2.049022 | 2.758895 |
| Jarque-Bera | 2.147858 | 2.937281 | 3.618856 | 1.238574 | 1.927863 | 1.436710 | 6.930990 |
| Probability | 0.341664 | 0.230238 | 0.163748 | 0.538328 | 0.381390 | 0.487554 | 0.031258 |
| Sum | 392.9283 | 46.10372- | 33.46441- | 29.96267- | 38.16860- | 16.28080- | 21.48388- |
| .Sum Sq. Dev | 1369.616 | 0.167868 | 0.291257 | 0.179171 | 0.917297 | 0.157656 | 0.123092 |
| Observations | 36 | 36 | 36 | 36 | 36 | 36 | 36 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS12

-تحليل إحصائيات العائد على حقوق الملكية

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (2-3) بمستوى متوسط حسابي قدر بـ 10.91468وادنى قيمة ل متغير ROEيقدر بـ 0.029779 سجلت ببنك BEAسنة 2014و قيمة عظمى قدر بـ 26.60965 سجلت في سنة 2018 ببنك BEA، وانحراف معياري قدر بـ 6.255547، وذلك ما يوضحه الشكل أدناه

الشكل رقم (2-1): تطورات متغيرات الدراسة لكل البنوك طيلة فترة الدراسة

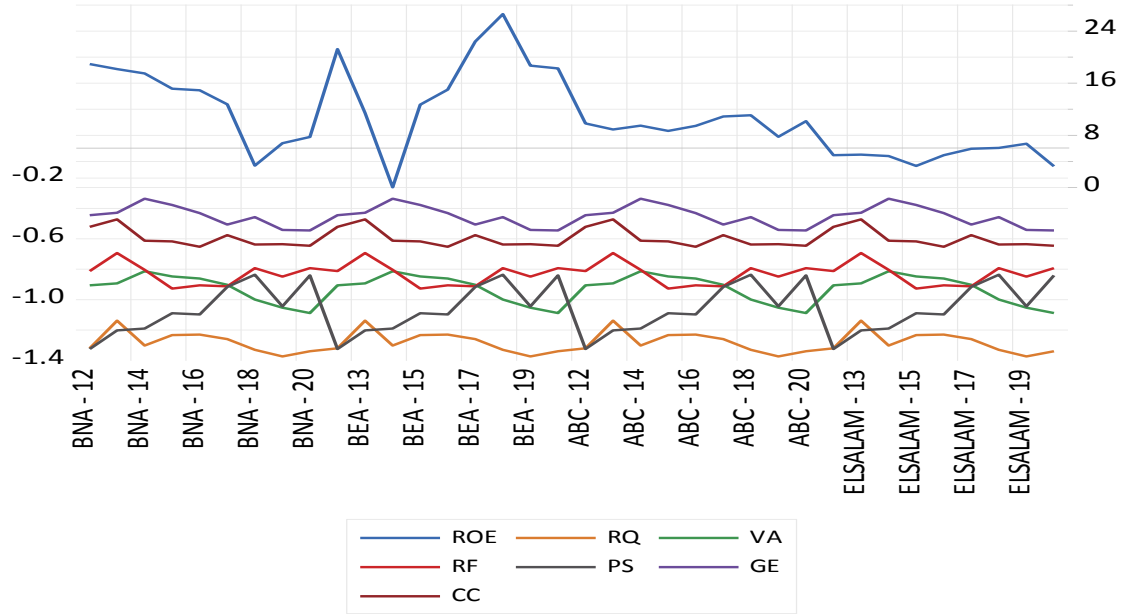


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

2-تحليل إحصائيات مؤشرات الحوكمة:

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (2-3)

مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (RQ) بمستوى متوسط حسابي قدر بـ -1.28065 وأدنى قيمة تقدر بـ -1.373277 سجلت سنة 2019 وقيمة عظمى قدر بـ -1.138441 سجلت في سنة 2013 وانحراف معياري قدر بـ 0.069255؛

مؤشر المشاركة والمساءلة ( (VAبمستوى متوسط حسابي قدر بـ 0.929567- وأدنى قيمة تقدر بـ 1.088018-سجلت سنة 2020 وقيمة عظمى قدر بـ -0.813358 سجلت سنة2014، وانحراف معياري قدر بـ 0.091223؛

مؤشر سيادة القانون (Rf) بمستوى متوسط حسابي قدر بـ 0.832296-وأدنى قيمة تقدر بـ 0.927119-سجلت سنة 2015 وقيمة عظمى قدر بـ 0.693159-سجلت في سنة 2013 وانحراف معياري قدر بـ 0.071548

مؤشر الاستقرار السياسي(PS)بمستوى متوسط حسابي قدر بـ 1.060239-وأدنى قيمة تقدر بـ 1.325043-سجلت سنة 2012 وقيمة عظمى قدر بـ 0.836120-سجلت في سنة 2018 وانحراف معياري قدر بـ 0.161890؛

مؤشر فعالية الحكومة(GE) بمستوى متوسط حسابي قدر بـ 0.452245-وأدنى قيمة تقدر بـ 0.544886-سجلت سنة 2020 وقيمة عظمى قدر بـ 0.336888-سجلت في سنة 2014 وانحراف معياري قدر بـ 0.067115؛

مؤشر السيطرة على الفساد (CC) بمستوى متوسط حسابي قدر بـ 0.596775-وأدنى قيمة تقدر بـ 0.652786-سجلت سنة 2016و قيمة عظمى قدر بـ 0.472623-سجلت في سنة 2013 وانحراف معياري قدر ب 0.059304.

## الفرع الثاني: الدراسة القياسية لتأثير مؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية

### I-مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

الغرض من هذا الاختبار معرفة إن كان هناك ارتباط خطي بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع لإثبات فرضية العلاقة الخطية بين المتغيرات التي تشترط في نماذج الانحدار الخطي. يعتمد هذا الاختبار على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي، حيث ارتفاع معامل الارتباط بين متغيرين تشير إلى وجود علاقة خطية بينهما؛ نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (2-4): يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

| Covariance Analysis: Ordinary | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Date: 06/07/23 Time: 00:14 | | | | | | | |
| Sample: 2012 2020 | | | | | | | |
| Included observations: 36 | | | | | | | |
| Correlation | | | | | | | |
| Probability | ROE | RQ | VA | RF | PS | GE | CC |
| ROE | 1.000000 | | | | | | |
| | ----- | | | | | | |
| RQ | 0.015347 | 1.000000 | | | | | |
| | 0.9292 | ----- | | | | | |
| VA | -0.013798 | 0.612779 | 1.000000 | | | | |
| | 0.9363 | 0.0001 | ----- | | | | |
| RF | -0.029273 | 0.132201 | -0.229818 | 1.000000 | | | |
| | 0.8654 | 0.4421 | 0.1775 | ----- | | | |
| PS | -0.009835 | -0.332167 | -0.620740 | -0.172649 | 1.000000 | | |
| | 0.9546 | 0.0478 | 0.0001 | 0.3140 | ----- | | |
| GE | -0.088738 | 0.442556 | 0.870756 | 1.20E-05 | -0.571019 | 1.000000 | |
| | 0.6068 | 0.0069 | 0.0000 | 0.9999 | 0.0003 | ----- | |
| CC | 0.110427 | 0.558858 | 0.313238 | 0.535104 | -0.597489 | 0.172658 | 1.000000 |
| | 0.5214 | 0.0004 | 0.0629 | 0.0008 | 0.0001 | 0.3139 | ----- |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS12.

يتضح من الجدول (2-4) ومن خلال معاملات الارتباط أنه لا توجد علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ROE والمتغيرات المستقلة الستة عند 5% مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة؛

-يوجد علاقة ارتباط موجبة طردية بين مؤشرين CC،RQ/ROE غير دالة إحصائيا؛

- يوجد علاقة ارتباط سالبة عكسية بين مؤشرين GE،PS، RF،VA/ROE غير دالة إحصائيا.

**تقدير نموذج الدراسة**

## 1-اختبارات المفاضلة بين النماذج

لتحديد النموذج الملائم لتأثير مؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2020، من ضمن النماذج الثلاث حسب منهجية نماذج بيانات بانل نقوم بالاختبارات التالية:

### 1-1-اختبارات التجانس

نتائج اختبارات التجانس حسب هاسيو (1986)[1] الموضحة في الجدول رقم 2-3كانت جيدة، وبالتركيز على الفرضية الثانية التي تحدد التجانس أو الاختلافات بين البنوك التي مصدرها الميول يمكن القول إن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.457 وبالتالي أعلى من درجة المعنوية 5% أن الميول بين البنوك متجانسة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة وبالتالي يمكن تطبيق نماذج بانل التقليدية.

**الجدول رقم (2-5) يوضح نتائج اختبارات التجانس**

| Hypotheses | F-Stat | P-Value |
|---|---|---|
| H1 | 2.163603 | 0.131237 |
| H2 | 1.120859 | 0.457511 |
| H3 | 7.769943 | 0.000728 |

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS12

### 1-2 اختبار فيشر (FISHER)

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات الثابتة من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية FISHER أقل من مستوى المعنوية 0.05 فإننا نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ بحيث:

$H_0$: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

$H_1$: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

[1] Khouiled, B. (2018). Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf

**الجدول رقم (2-6): اختبار FISHER لـ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة**

| Redundant Fixed Effects Tests | | | |
|---|---|---|---|
| Equation: Untitled | | | |
| Test cross-section fixed effects | | | |
| Effects Test | Statistic | .d.f | .Prob |
| Cross-section F | 7.769943 | 3,26- | 0.0007 |
| Cross-section Chi-square | 23.040968 | 3 | 0.0000 |
| | | | |

لمصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

نلاحظ من الجدول رقم (2-6) أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت 0.0007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0$، ونتجه لقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

### 1-3-اختبار مضاعف لاغرانج (LM – Lagrange Multiplier)

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية كل من اختبار Breusch-Pagan أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ بحيث:

$H_0$: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

$H_1$: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

الجدول رقم (2-7): اختبار LM لـ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة

| Lagrange Multiplier Tests for Random Effects | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypotheses: No effects | | | |
| Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided | | | |
| alternatives(all others) | | | |
| | Test Hypothesis | | |
| | Cross-section | Time | Both |
| -Breusch Pagan | 23.83142 | 4.582067 | 28.41349 |
| | (0.0000) | (0.0323) | (0.0000) |
| Honda | 4.881744 | 2.140576- | 1.938298 |
| | (0.0000) | (0.9838) | (0.0263) |
| King-Wu | 4.881744 | 2.140576- | 3.045285 |
| | (0.0000) | (0.9838) | (0.0012) |
| Standardized Honda | 4.773805 | 0.581661- | 0.572219 |
| | (0.0000) | (0.7196) | (0.2836) |
| Standardized King-Wu | 4.773805 | 0.581661- | 1.631074 |
| | (0.0000) | (0.7196) | (0.0514) |
| Gourieroux, et .al | -- | -- | 23.83142 |
| | | | (0.0000) |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

نلاحظ من الجدول رقم (2-7) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LMبلغت 0.0323 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0$ ونتجه لقبول الفرضية البديلة $H_1$، التي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

### 2-اختبار هوسمان (Hausman)

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية كل من اختبار هوسمان أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ بحيث:

$H_0$ : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

$H_1$ : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

الجدول رقم (2-8): اختبار HAUSMAN لـ ROE بدلالة مؤشرات الحوكمة

| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | |
|---|---|---|---|
| Equation: Untitled | | | |
| Test cross-section random effects | | | |
| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | .Chi-Sq. d.f | .Prob |
| Cross-section random | 0.000000 | 3 | 1.0000 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

نلاحظ من الجدول رقم (2-8) أن اختبار هوسمان لم يتم تنفيذه بسبب تشابه مؤشرات الحوكمة بين كل البنوك بالنظر لكونها مؤشرات كلية تخص الجزائر كدولة وبالتالي فإننا نقوم باختيار نموذج التأثيرات الثابتة لأن نموذج التأثيرات العشوائية لا يمكن تنفيذه بوجود عدد المتغيرات المستقلة أكبر من عدد المقاطع (البنوك).

## 3-تقدير النموذج المناسب

بناء على اختباري المفاضلة بين النماذج فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، النتائج مبينة في الجدول أدناه بعد تقديره بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة (EGLS) المرجحة مقطعيا (Cross-section weights) لتفادي المشاكل القياسية خاصة عدم تجانس تباين بواقي التقدير.

**الجدول رقم (2-9): نموذج الانحدار التجميعي لـ ROE بدلالة متغيرات مؤشرات الحوكمة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: ROE | | | | |
| (Cross-section weights)Method: Panel EGLS | | | | |
| Date: 06/07/23 Time: 00:20 | | | | |
| Sample: 2012 2020 | | | | |
| Periods included: 9 | | | | |
| Cross-sections included: 4 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 36 | | | | |
| Linear estimation after one-step weighting matrix | | | | |
| (no d.f. correction)Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | .Prob |
| C | 21.11764 | 5.106886 | 4.135129 | 0.0003 |
| RQ | 10.35885- | 3.677208 | 2.817042- | 0.0091 |
| VA | 18.99000 | 7.118658 | 2.667638 | 0.0130 |
| RF | 6.435301 | 4.581957 | 1.404488 | 0.1720 |
| CC | 5.219655 | 5.909812 | 0.883218 | 0.3852 |
| GE | 15.75808- | 7.616575 | 2.068919- | 0.0486 |
| PS | 4.218012 | 1.633089 | 2.582843 | 0.0158 |
| | Effects Specification | | | |
| (dummy variables)Cross-section fixed | | | | |
| | Weighted Statistics | | | |
| Root MSE | 3.737320 | R-squared | | 0.739258 |
| Mean dependent var | 16.48698 | Adjusted R-squared | | 0.649001 |
| S.D. dependent var | 8.692770 | S.E. of regression | | 4.397693 |
| Sum squared resid | 502.8322 | F-statistic | | 8.190598 |
| Durbin-Watson stat | 1.348997 | (F-statistic)Prob | | 0.000012 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS 12

نتيجة معادلة التقدير كما يلي:

$$ROE = 21.1176355281 - 10.3588468831*RQ + 18.9900039984*VA + 6.4353014557*RF + 5.21965520401*CC - 15.758076666*GE + 4.21801185386*PS$$

**د-اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت-Student Test)**

بالنسبة للمتغيرات المستقلة نلاحظ من خلال الجدول (2-9) أن القيم الاحتمالية لكل من RQ (0.0091) وVA (0.0130) وGE (0.0486) وPS (0.0158) بالإضافة إلى الحد الثابت (0.0003) هي أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05، أي أن معالمها المقدرة تختلف عن الصفر إحصائيا. وبالتالي فتوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لكل المؤشرات المذكورة على ROE للبنوك محل الدراسة.

بينما القيمة الاحتمالية لـ RF (0.1720) وCC (0.3852) كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن معالمها المقدرة لا تختلف عن الصفر إحصائيا. وبالتالي لا وجود لعلاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهما على ROE للبنوك محل الدراسة.

**هـ-اختبار جودة التوفيق (معامل التحديد – R-squared)**

انطلاقا من نتائج النموذج في الجدول رقم (2-9) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared قد بلغت 0.7392 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 73.92% من التغيرات الكلية للعائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة، وهي نسبة جيدة، أما النسبة المتبقية 26.08% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

**و-اختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر – F-statistic)**

من خلال نتائج الجدول رقم (2-7) نلاحظ أن إحصائية فيشر F-statisticلنموذج تساوي 8.190 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0001 وهي أقل تماما من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة 0.05. أي أن كل المعالم المقدرة تختلف إحصائيا عن الصفر، وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية في مجمله عند مستوى المعنوية 0.05.

**ي-دراسة المشاكل القياسية لنموذج الدراسة**

**1-اختبار الارتباط الآني بين البواقي**

يسمح لنا هذا الاختبار بالحكم على وجود ارتباط آني بين بواقي التقدير بين البنوك من عدمه.

الجدول رقم (2-10): اختبار الارتباط الآني بين بواقي تقدير نموذج الدراسة

| Residual Cross-Section Dependence Test | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted | | | |
| residuals | | | |
| Equation: EQ01 | | | |
| Periods included: 9 | | | |
| Cross-sections included: 4 | | | |
| Total panel observations: 36 | | | |
| Cross-section effects were removed during estimation | | | |
| Test | Statistic | .d.f | .Prob |
| -Breusch Pagan LM | 7.858339 | 6 | 0.2487 |
| Pesaran scaled LM | 0.536456 | | 0.5916 |
| Bias-corrected scaled LM | 0.286456 | | 0.7745 |
| Pesaran CD | 1.245608- | | 0.2129 |
| | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS 12

يظهر من خلال الجدول رقم (2-10) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Peasaran CD تقدر بـ 0.2129، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فمشكلة الارتباط الآني بين البواقي غير موجودة.

### 2-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يسمح لنا هذا الاختبار بالحكم على توزيع البواقي إن كان طبيعيا أم لا.

الشكل رقم (2-2): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير نموذج الدراسة

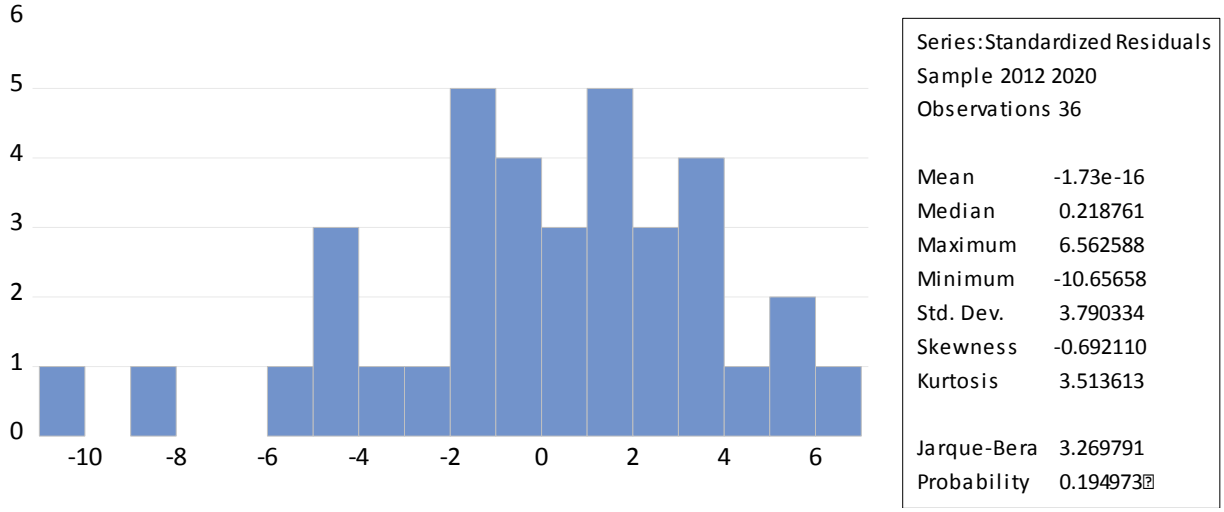


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS12

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) أن إحصائية Jarque-Bera المحسوبة قدرت بـ 3.269 تقابلها القيمة الاحتمالية 0.194 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإن توزيع البواقي يعتبر توزيعا طبيعيا وعليه ضمان اعتدال توزيع المعالم وصحة الاستدلال الإحصائي.

### 3-اختبار عشوائية بواقي التقدير

يسمح لنا هذا الاختبار البصري بالحكم على وجود مشكلة الارتباط الذاتي داخل المقاطع بين بواقي التقدير وتجانس تبيانها من عدمها.

لشكل رقم (2-3): بواقي تقدير نموذج الدراسة

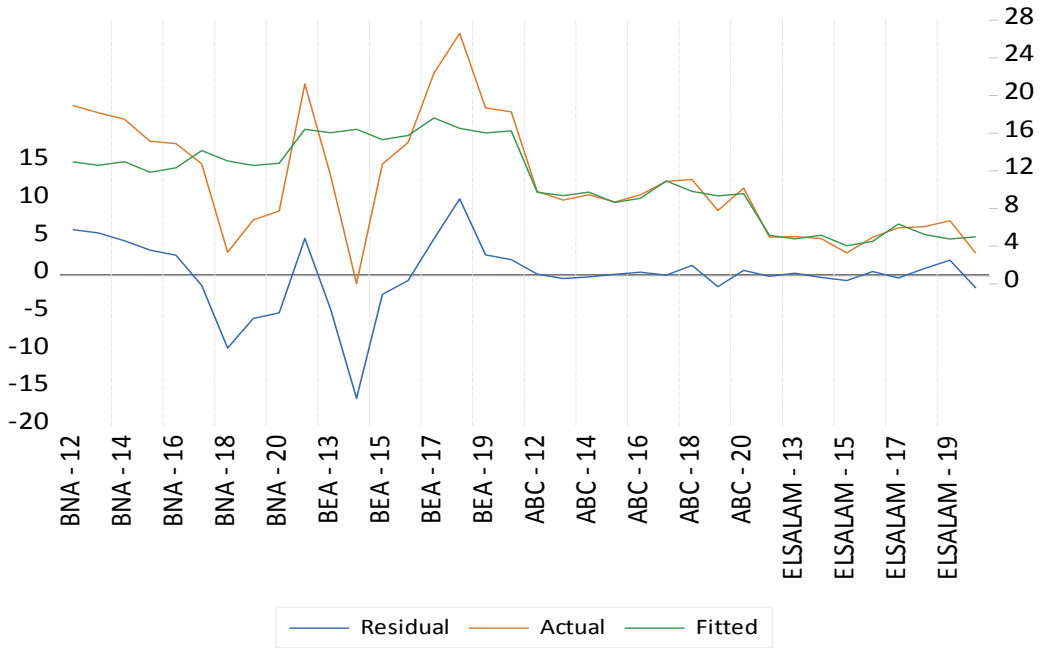


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

يظهر من الشكل أن بواقي التقدير تتبع منحى عشوائيا مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بينها بالإضافة إلى تجانس تباينها بما أن أغلب نقاط المنحنى تقع بين خطين متوازيين.

## المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

### لفرع الأول: العلاقة بين الأداء المالي والحوكمة (مؤشرات الحوكمة العالمية)

بعد عرض النتائج الإحصائية والقياسية للدراسة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج ومدي توافقها مع فرضيات الدراسة.

تشير نتائج دراسة تأثير مؤشرات الحوكمة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2020 ، إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% للمتغيرات RQ،VA، GE، PS على المتغير ROE ، وهو ما يثبت فرضية الدراسة التي تنص على تطبيق حوكمة في البنوك التجارية الجزائرية حيث زيادة RQ بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض ROE بـ 10.358%، وزيادة VA بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة ROE بـ 18.990%، وزيادة GE بوحدة واحدة تؤدي إلى نقصان ROE بـ 15.758% ، وزيادة PS بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة ROE بـ 4.218%.

مما يشير إلى التأثير السلبي لبعض المؤشرات والتأثير الإيجابي لبعضها الآخر الخاصة بمؤشرات الحوكمة العالمية على ROE للبنوك موضوع الدراسة.

يمكن تفسير هذه النتائج بـ. أن المشاركة والمساءلة ،الاستقرار السياسي لها أثر معنوي موجب على عائد حقوق الملكية ، وهذا ما يعني أن المؤشرين السابق ذكرهما لهما علاقة طردي مع الأداء المالي حيث زيادة وحدة واحدة من المشاركة والمساءلة تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بـ 18.990%،أما الاستقرار السياسي فزيادته بوحدة واحدة يؤدي زيادة العائد على حقوق الملكية بمقدار بـ 4.218%؛

وهناك علاقة عكسية لمؤشر فعالية الحكومة إضافات ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مع عائد حقوق الملكية حيث زيادة وحدة واحدة من فعالية الحكومة تؤدي إلى تخفيض ما قيمته 15.758% في الأداء المالي و مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها زيادة وحدة واحد تنقص ما قيمته 10.358%من الأداء المالي

**الفرع الثاني: اختبار الفرضيات**

انطلاقا من التحليل السابق، يمكن استخلاص عدد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومقارنتها بالفرضيات.

– وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% للمتغيرات RQ،VA، GE، PS على المتغير ROE وهذا ما يثبت الفرضية الأول

– تتمتع البنوك التجارية الجزائرية والعاملة بها بمستوى أداء مالي جيد حيث بلغ معامل التحديد 73.92% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

–تؤثر الحوكمة بشكل سلبي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، مؤشر فاعلية الحوكمة وإيجابي لمؤشر التعبير والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي الأخر على الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**خلاصة**

حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع من خلال الإجابة عن الإشكاليات الفرعية بناء على نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها في شقيها الإحصائي والقياسي، مستعرضين قبل ذلك الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، ويمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج فيما يلي:

-وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية بين(RQ) مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها على (ROE) عائد على حقوق الملكية

-وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين (VA) مؤشر المشاركة والمساءلة على(ROE) عائد حقوق الملكية

-وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية بين(GE) مؤشر فعالية الحوكمة علىROE عائد حقوق الملكية

-وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين(PS) مؤشر الاستقرار السياسي علىROE عائد على حقوق الملكية

-عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين (CC) مؤشر السيطرة على الفساد على ROE عائد على حقوق الملكية

-عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين(RF) مؤشر سيادة القانون على ROE عائد على حقوق الملكية

-مؤشرات الحوكمة تؤثر في مجملها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائريةABC ، BNA، BEA، والسلام تؤثر إيجابيا وسلبيا بمعنوية خلال الفترة من 2012 إلى 2020.

# الخاتمة

## الخاتمة

على ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية لهذا البحث نقول إن الحوكمة المصرفية هي النظام الذي يسمح بإدارة البنوك وفق منهج سليم يسمح لها بتحقيق أهدافها، فلقد كانت الهدف الهيئات الدولية للخروج من الأزمات الاقتصادية التي وقعت خلال العقدين الأخيرين وانهيار أكبر الشركات الأمريكية.

ولضمان تحسين أدائها المالي تسعى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة إلى ترشيد قراراتها والإشراف على السير الحسن كان لابد لها من الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لما تلعبه من دور في الالتزام بسلوكيات العمل وإدارة المخاطر والتي تساعد في تحسين أداء المالي والإداري المصارف.

## النتائج

بناء على دراستنا لهذا البحث في فصول نظرية ودراسة قياسية للبنوك التجارية الجزائرية (بنك الوطني الجزائري، مصرف السلام، مؤسسة العربية المصرفية، بنك الخارجي الجزائري)؛ يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى:

الجزء الأول نتائج الجزء النظري بناء على الدراسة النظرية توصلنا إلى ما يلي:

يمكن القول إن مصطلح الحوكمة المؤسسية ارتبط بالعديد من المواضيع المالية والمحاسبية والاقتصادية، وهذا ما صعب على الباحثين إيجاد تعريف موحد لها.

إن تقييم الأداء المالي للشركة يقوم على تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وهذا ما يساعد الشركة في اتخاذ القرارات السليمة والتي من شأنها أن تعزز مكانة الشركة في القطاع.

تتسم الحوكمة المصرفية بأهمية كبيرة وذلك لكون البنوك مركز للأنشطة المالية والصناعية والتجارية للدولة، بالإضافة إلى طبيعة أعمال البنوك وأن انهيارها يمس كل الأطراف الداخلين والخارجين في البنك.

الجزء الثاني نتائج مناقشة فرضيات الدراسة، بناء على الدراسة التطبيقية توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى توجد مؤشرات عالميا معتمدة من بنك الدولي تقيس جودة الحكم في الدول حيث ثابتة الدراسة أن هناك أثر معنوي بين مؤشر التعبير والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فاعلية الحوكمة وأخيرا مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها ومعدل عائد حقوق الملكية.

الفرضية الثانية إن البنوك التجارية الجزائرية تطيق الحوكمة وذلك من خلال مستوى أداء مالي جيد حيث بلغ معامل التحديد 73.92% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

-تؤثر الحوكمة بشكل سلبي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، مؤشر فاعلية الحوكمة وإيجابي لمؤشر التعبير والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي الأخر على الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات

إن الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين الأداء المالي يعنى بكثير من اهتمامات الباحثين والدارسين والهيئات الدولية، ونظرا لأهمية الحوكمة في القطاع المصرفي ومن منطلق ما تم استنتاجه في هذه الدراسة نوصي ببعض النقاط التي يمكن للسلطات الجزائرية وكذا البنوك الجزائرية أن تتبعها لرفع الأداء البنكي. وتتمثل أهم هذه النقاط فيما يلي:

-الحرص على الاستفادة من خبرات البنوك الخاصة الأجنبية ومحاولة النهوض بالبنوك العامة لكونها عصب القطاع المصرفي الجزائري. وذلك عن طريق خصخصة البنوك العمومية وحماية استقلالية البنوك في منح القروض خاصة فيما يتعلق بتمويل الشركات العمومية المتعثرة.

-منع أساليب الفساد بمختلف أشكاله للحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم وذلك بتشديد الرقابة على البنوك؛

- تطبيق القوانين بشكل متساو على الأفراد والمنظمات وبشكل خاص اتباع مبادئ لجنة بازل بحذافيرها هذا يزيد ثقة في المصارف لان ه يركز على إدارة المخاطر بشكل مميز وهذا يجذب المستثمرين.

أفاق الدراسة: وفي نهاية عملنا يجب التأكيد على بعض القيود التي واجهتنا كان أهمها صغر حجم العينة وفترة الدراسة وبالتالي النتائج المتوصل اليها نتائج فردية ومحددة على بنوك العينة لفترة الدراسة ولذا يكون من المثير الاهتمام بتكرار دراستنا على المزيد من البنوك الجزائرية وعلى مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي وعليه فان توسع نطاق بحثنا من شأنه أن يحسن من قوة نتائجنا نقترح منها:

-أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك المركزي الدولية؛

-دور الرقابة الداخلية والخارجية في تفعيل أليات الحوكمة في القطاع المصرفي؛

-دور مقررات بازل في البنوك المركزية وأثرها على البنوك التجارية.

# المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

### مراجع باللغة العربية:

### اولا: كتاب

1-أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كتاب محمل من الموقع الإلكتروني من الربط:
https://drive.google.com/file/d/1w5wnaL2JDhrgWb6_pGwnvazlcLaCwZH/view
2-علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي لمصارف ط 1، دار صفاء للنشر، عمان -الأردن، سنة 2011
3- عصام مهدي محمد عابدين، الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة غليها دراسة تحليلية ،إجرائية تطبقيه – الجزء الثاني حوكة البنوك، دار محمود القاهرة
4-مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، ط1، دار الأيام للنشر، عمان-الأردن، 2020.

### ثانيا: الرسائل والمذكرات

1-أمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والخاصة، رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016-2017
2-بن عيسى ريم، دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية ألجزائرية أطروحة دكتوراه اقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي رباح ورقلة ،2018-2019
3-تمسية سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012) مذكرة ماستر، مالية وبنوك، علوم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013-2014،
4-خولة قرة، أثر حاكمية المصارف في الأداء المصرفي، رسالة ماجستير قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن، سنة2010
5-رمضاني زينب /مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2018-2019
6-سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال 2001-2015، أطروحة دكتوراه، قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة2016-2017

7-صحراوي جليلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك، أطروحة دكتوراه، مالية وإدارة الأعمال، علوم الاقتصاد، جامعة بلحاج بشعيب، عين تموشنت، 2020-2021

8-كريمة حبيب، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصاد، كلية علوم الاقتصاد علوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017-2018

9-لا نا شوقي العورتاني، أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، التمويل، قسم الأعمال، جامعة عمان العربية ،2014،

11-نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمرابة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة2017-2018

12-نذيرة توابتي، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2015-2016

13-وسيم عبد الله صالح، أثار تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي –دراسة حالة شركات الإنشاء المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في محاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2014

**ثالثاً: مقالات**

1-إخلاص باقر النجار" دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات" كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية ص6. (حوكمة الشركات متاح على الموقع الإلكتروني www.falawnet/law)

2-الطيب لحيلح ،ريم عموري ،الحوكمة المصرفية في ضل التحولات العالمية ،مجلة إدارة الأعمال والدارسات الاقتصادية،العدد3 ،ص2015

3-بوخاري خيرة، بسويح منى، إسراء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية –دراسة حالة بنك سلام الجزائري خلال الفترة 1016-2020، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، منشور، المجلد 04، العدد30، 2022/03/01،

4-شعوبي محمود فوزي، الهام التجاني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لفترة2005 -2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17 جوان 2015، كاية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

5-شناتي سامي، أورزيق الياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج camels، مجلة البشائر الاقتصادية، مقبولة للنشر المجلد 06، العدد01، أبريل 2020، جامعة الجزائر 03،

6-طلال زغبة، محاد عريوة ،"أهمية الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية –دراسة عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية مقبول النشر، المجلد08، العدد01، مارس 2021

7-عبد الحق بوقفة، سهام عيساوي، خليدة حمدي، أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك ولاية ورقلة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مقبول للنشر، المجلد07، العدد 01

8-عزوزة أماني تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة المجموعة من البنوك التجارية الماليزية مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم: 04، المجلد 1 -جوان 2017

9-على شمالي " الحوكمة في المصارف " قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة تشيرين السورية 2017

10-علي فايع المزاح الالمعي، أثار حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية-دراسة تطبيقية على قطاع التامين في المملكة العربية السعودية-مقال منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 2، العدد 14، نوفمبر2018،

11-فيوليت صبحي رزق سهير محمود معتوق نيفين محمد طريح، حوكمة في الجهاز المصرفي"، المجلة العلمية للبحوث والدارسات التجارية، العدد01، المجلد31،

12-محصول نعمان، سراج موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة المجلد 3 العدد 2 ،ديسمبر 2019.

13-محمد الشريف الأمين، ستي سيد احمد، أثر الحوكمة على الأداء المالي من المنظور المردودية الاقتصادية –دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد01،01جانفي 2021

14-محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، عدد 03 / 2004 -جامعة ورقلة

15-ناجي محمد فوزي خشبة، أميره حسين محمد صالح "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي"،

16-نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، نوال محمد الجعيد، أثر الحوكمة على الأداء المالي –دراسة تطبيقية على البنوك السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد لعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة المجل د01 العدد 02 سنة 2020

17-نجوى فيلالي" تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة ال فرع402 " مجلة الإنسانية والاجتماعية، (مقبول لنشر)، المجلد 6، العدد 2 ديسمبر 2020، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة

18-يوسف بوخلخل، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجلة البحث، العدد10، سنة 2012، جامعة الأغواط،

**المواقع الإلكترونية**

1- التقارير المالية لبنك الوطني الجزائري
https://www.bna.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85

2 – التقارير المالية بنك المؤسسة العربية المصرفية https://www.bank-abc.com/world/algeria/fr/aboutabcnew/financial/pages/annualreports.aspx
2 848 vues 31 mars 2019 Conference Sessions

3 التقارير المالية مصرف السلام الجزائري https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html

4- بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicatorshttps

https://alat.journals.ekb.eg/article_267321_207ede6d2cf41aac8894d11cb930c7af.pdf

https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_133898_c3990a04a49a7907758ea67861aa8a8c.pdf

https://www.youtube.com/watch?v=kWHpZsaLVnk

جلسة بعنوان "حوكمة الشركات ومبررات تطبيقها" تقديم أ/ محمد رياض من الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر - مقدمة خلال المؤتمر السنوي التاسع - http://www.eaitsm.org/ver_ar/events_d...

**المراجع باللغة الأجنبية**

shorouq tomar ,adel bino, corporate governance and bank performance –
:evidence from jordanian banking industry ,Jordan journal of business administration , voleme 8,no02,2012

Mohamed A. Basuony, Ehab K. A. Mohamed, Ahmed M Al-Baidhani –
THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE ARABIAN PENINSULA.; Corporate Ownership & Control / Volume 11, Issue 2, 2014, Continued

# الملاحق

الملحق :01 ميزانية مؤسسة العربية المصرفية لسنة 2012

**ANNEXE N° 1 BIS : MODELE DU HORS BILAN 2013** — HORS BILAN EN MILLIERS DE DINARS

| | Engagements | NOTE | 2013 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| A | **Engagements donnés** | | | |
| 1 | Engagements de financement en faveur des institutions financières | (1) | 750 464 | 290 639 |
| 2 | Engagements de financement en faveur de la clientèle | (2) | 12 510 779 | 14 280 765 |
| 3 | Engagements de garantie d'ordre des institutions financières | (3) | 11 505 079 | 9 469 779 |
| 4 | Engagements de garantie d'ordre de la clientèle | (4) | 3 030 073 | 2 982 284 |
| 5 | Autres engagements donnés | (5) | 21 673 | 21 673 |
| B | **Engagements reçus** | | | |
| 6 | Engagements de financement reçus des institutions financières | (6) | 16 060 001 | 27 255 950 |
| 7 | Engagements de garantie reçus des institutions financières | (7) | 4 125 390 | 6 421 996 |
| 8 | Autres engagements reçus | | | |

**ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2013** — COMPTE DE RÉSULTATS EN MILLIERS DE DINARS

| | NOTE | 2013 | 2012 |
|---|---|---|---|
| + Intérêts et produits assimilés | (1) | 1 994 015 | 1 625 851 |
| - Intérêts et charges assimilées | (2) | -117 327 | - 125 575 |
| + Commissions (produits) | (3) | 1 409 847 | 1 629 888 |
| - Commissions (charges) | (4) | -71 496 | - 74 756 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | | | |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | | | |
| + Produits des autres activités | (5) | 85 639 | 162 243 |
| - Charges des autres activités | (6) | -27 576 | - 26 500 |
| **PRODUIT NET BANCAIRE** | | 3 273 103 | 3 191 408 |
| - Charges générales d'exploitation | (7) | -1 462 801 | - 1 357 082 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | (8) | -124 987 | - 156 319 |
| **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | | 1 685 315 | 1 678 007 |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | (9) | - 168 556 | - 70 273 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties | (10) | 293 931 | 151 872 |
| **RESULTAT D'EXPLOITATION** | | 1 810 690 | 1 759 606 |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | | -3 185 | - 869 |
| + Eléments extraordinaires (produits) | | - | - |
| - Eléments extraordinaires (charges) | | - | - |
| **RESULTAT AVANT IMPOT** | | 1 807 505 | 1 758 737 |
| - Impôts sur les résultats et assimilés | | -461 664 | - 422 453 |
| **RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 1 345 841 | 1 336 284 |

**ANNEXE N° 1 BIS : MODELE DU HORS BILAN 2013** — HORS BILAN EN MILLIERS DE DINARS

| | Engagements | NOTE | 2013 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| A | **Engagements donnés** | | | |
| 1 | Engagements de financement en faveur des institutions financières | (1) | 750 464 | 290 639 |
| 2 | Engagements de financement en faveur de la clientèle | (2) | 12 510 779 | 14 280 765 |
| 3 | Engagements de garantie d'ordre des institutions financières | (3) | 11 505 079 | 9 469 779 |
| 4 | Engagements de garantie d'ordre de la clientèle | (4) | 3 030 073 | 2 982 284 |
| 5 | Autres engagements donnés | (5) | 21 673 | 21 673 |
| B | **Engagements reçus** | | | |
| 6 | Engagements de financement reçus des institutions financières | (6) | 16 060 001 | 27 255 950 |
| 7 | Engagements de garantie reçus des institutions financières | (7) | 4 125 390 | 6 421 996 |
| 8 | Autres engagements reçus | | | |

**ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2013** — COMPTE DE RÉSULTATS EN MILLIERS DE DINARS

| | NOTE | 2013 | 2012 |
|---|---|---|---|
| + Intérêts et produits assimilés | (1) | 1 994 015 | 1 625 851 |
| - Intérêts et charges assimilées | (2) | -117 327 | - 125 575 |
| + Commissions (produits) | (3) | 1 409 847 | 1 629 888 |
| - Commissions (charges) | (4) | -71 496 | - 74 756 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | | | |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | | | |
| + Produits des autres activités | (5) | 85 639 | 162 243 |
| - Charges des autres activités | (6) | -27 576 | - 26 500 |
| **PRODUIT NET BANCAIRE** | | 3 273 103 | 3 191 408 |
| - Charges générales d'exploitation | (7) | -1 462 801 | - 1 357 082 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | (8) | -124 987 | - 156 319 |
| **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | | 1 685 315 | 1 678 007 |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | (9) | - 168 556 | - 70 273 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties | (10) | 293 931 | 151 872 |
| **RESULTAT D'EXPLOITATION** | | 1 810 690 | 1 759 606 |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | | -3 185 | - 869 |
| + Eléments extraordinaires (produits) | | - | - |
| - Eléments extraordinaires (charges) | | - | - |
| **RESULTAT AVANT IMPOT** | | 1 807 505 | 1 758 737 |
| - Impôts sur les résultats et assimilés | | -461 664 | - 422 453 |
| **RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 1 345 841 | 1 336 284 |

الملحق 02 ميزانية مصرف السلام 2020

## البيانات المالية 2020

**الميزانية** بآلاف الدينار الجزائري

| الأصول | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 1.2 | 53 600 804 | 27 584 242 |
| 2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | | | |
| 3 أصول مالية جاهزة للبيع | | | |
| 4 تمويل الهيئات المالية | 2.2 | 259 466 | 515 459 |
| 5 تمويل الزبائن | 3.2 | 101 771 998 | 95 582 580 |
| 6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق | | | |
| 7 الضرائب الجارية-أصول | 4.2 | 202 282 | 40 968 |
| 8 الضرائب المؤجلة-أصول | 5.2 | 92 713 | 76 542 |
| 9 أصول أخرى | 6.2 | 19 932 | 1 008 461 |
| 10 حسابات التسوية | 7.2 | 533 823 | 512 999 |
| 11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 8.2 | 12 000 | 12 000 |
| 12 العقارات الموظفة | 9.2 | 1 069 994 | 714 078 |
| 13 الأصول الثابتة المادية | 10.2 | 4 787 914 | 4 747 742 |
| 14 الأصول الثابتة غير المادية | 11.2 | 274 850 | 223 896 |
| 15 فارق الحيازة | | | |
| **مجموع الأصول** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

| الخصوم | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 البنك المركزي | | | |
| 2 ودائع الهيئات المالية | 12.2 | 69 462 | 116 778 |
| 3 ودائع الزبائن | 13.2 | 110 488 355 | 84 671 904 |
| 4 سندات الاستثمار | 14.2 | 22 759 613 | 19 119 923 |
| 5 الضرائب الجارية- خصوم | 15.2 | 191 328 | 686 076 |
| 6 الضرائب المؤجلة- خصوم | | | |
| 7 خصوم أخرى | 16.2 | 5 645 762 | 2 527 178 |
| 8 حسابات التسوية | 17.2 | 2 733 972 | 3 207 078 |
| 9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 18.2 | 317 626 | 354 911 |
| 10 إعانات التجهيز- إعانات أخرى للإستثمارات | | | |
| 11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 19.2 | 1 519 418 | 1 322 918 |
| 12 ديون تابعة | | | |
| 13 رأس المال | 20.2 | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 علاوات مرتبطة برأس المال | | | |
| 15 احتياطات | 21.2 | 1 331 052 | 904 791 |
| 16 فارق التقييم | | | |
| 17 فارق إعادة التقييم | | | |
| 18 ترحيل من جديد (+/-) | 22.2 | -500 000 | -900 000 |
| 19 نتيجة السنة المالية (+/-) | | 3 069 188 | 4 007 410 |
| **مجموع الخصوم** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

ملحق رقم : 03 ميزانية بنك الوطني الجزائري BNAلسنة 2020

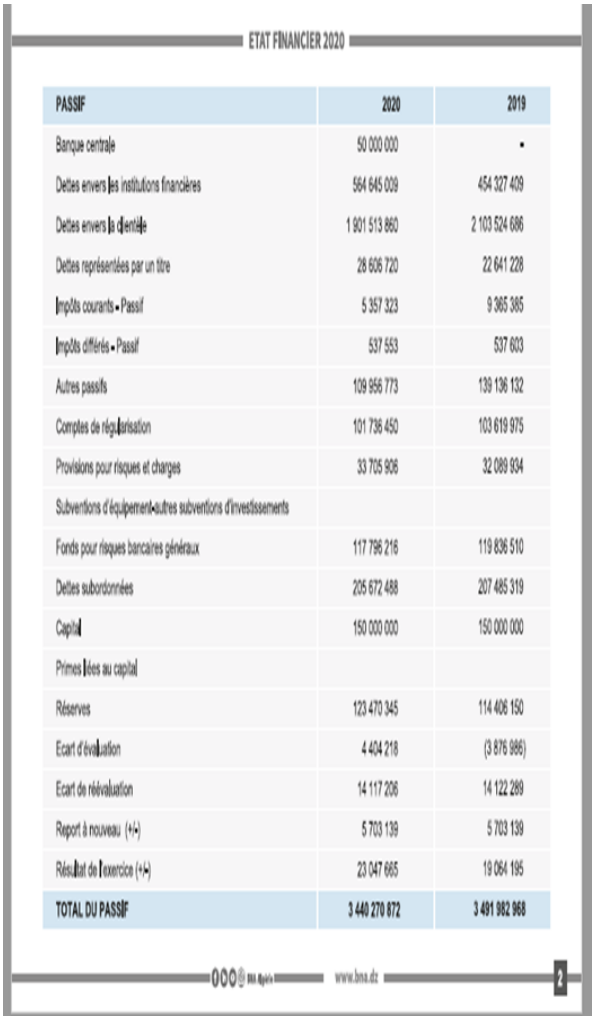

ETAT FINANCIER 2020

| PASSIF | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| Banque centrale | 50 000 000 | - |
| Dettes envers les institutions financières | 564 645 009 | 454 327 409 |
| Dettes envers la clientèle | 1 901 513 860 | 2 103 524 686 |
| Dettes représentées par un titre | 28 606 720 | 22 641 228 |
| Impôts courants - Passif | 5 357 323 | 9 365 385 |
| Impôts différés - Passif | 537 553 | 537 603 |
| Autres passifs | 109 956 773 | 139 136 132 |
| Comptes de régularisation | 101 736 450 | 103 619 975 |
| Provisions pour risques et charges | 33 705 906 | 32 089 934 |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | | |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 117 796 216 | 119 836 510 |
| Dettes subordonnées | 205 672 488 | 207 485 319 |
| Capital | 150 000 000 | 150 000 000 |
| Primes liées au capital | | |
| Réserves | 123 470 345 | 114 406 150 |
| Ecart d'évaluation | 4 404 218 | (3 876 986) |
| Ecart de réévaluation | 14 117 206 | 14 122 289 |
| Report à nouveau (+/-) | 5 703 139 | 5 703 139 |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 23 047 665 | 19 064 195 |
| TOTAL DU PASSIF | 3 440 270 872 | 3 491 982 968 |

www.bna.dz

2

1 BILAN

(En milliers de DA)

| ACTIF | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux, | 204 207 936 | 431 208 241 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 248 | 256 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 413 426 493 | 406 162 203 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 523 239 376 | 419 512 117 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 2 117 718 812 | 2 044 508 426 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 14 043 820 | 14 043 819 |
| Impôts courants - Actif | 8 428 662 | 12 854 579 |
| Impôts différés - Actif | 1 008 872 | 751 736 |
| Autres actifs | 47 818 018 | 56 972 992 |
| Comptes de régularisation | 55 834 995 | 55 562 832 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 31 488 186 | 27 620 374 |
| Immeubles de placement | | |
| Immobilisations nettes corporelles | 22 961 112 | 22 698 704 |
| Immobilisations incorporelles nettes | 94 342 | 86 689 |
| Ecart d'acquisition | - | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | 3 440 270 872 | 3 491 982 968 |

ملحق رقم :04 جدول حسابات النتائج بنك الوطني الجزائري BNAلسنة2012

## COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

| En milliers de DA | NOTES | EXERCICE 2012 | EXERCICE 2011 |
|---|---|---|---|
| + Intérêts et produits assimilés | 4.1 | 75 390 049 | 64 529 067 |
| - Intérêts et charges assimilées | 4.1 | - 13 144 951 | - 9 464 869 |
| + Commissions (produits) | 4.2 | 1 744 808 | 1 884 608 |
| - Commissions (charges) | 4.2 | - 11 561 | - 19 769 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | 4.3 | - 64 | 10 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | 4.4 | 88 954 | - 8 734 |
| + Produits des autres activités | 4.5 | 83 206 | 92 183 |
| - Charges des autres activités | | - | - |
| **PRODUIT NET BANCAIRE** | | **64 150 441** | **57 012 496** |
| - Charges générales d'exploitation | 4.6 | - 14 356 324 | - 12 700 957 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.7 | - 1 184 170 | - 1 089 917 |
| **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | | **48 609 947** | **43 221 622** |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | 4.8 | - 20 899 748 | - 13 206 079 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties | 4.9 | 8 561 795 | 16 147 717 |
| **RESULTAT D'EXPLOITATION** | | **36 271 994** | **46 163 260** |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | 4.10 | | |
| + Eléments extraordinaires (produits) | 4.11 | | |
| - Eléments extraordinaires (charges) | 4.11 | | |
| **RESULTAT AVANT IMPOT** | | **36 271 994** | **46 163 260** |
| - Impôts sur les résultats et assimilés | 4.12 | - 9 156 526 | - 11 382 862 |
| Impôts différés sur résultat | 4.13 | 65 031 | 38 741 |
| **RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | 4.14 | **27 180 499** | **34 819 139** |

ملحق رقم: 05 ميزانية بنك BEAالخارجي الجزائري لسنة 2012

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

| Ordre | Actif | Note | 31-déc-20 | 31-déc-19 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux | 2.1 | 382 545 276 823,99 | 411 980 469 743,71 |
| 2 | Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 2.2 | 15 552 310 576,70 | 18 487 668 249,88 |
| 3 | Actifs financiers disponibles à la vente | 2.3 | 37 208 455 272,46 | 45 550 792 172,77 |
| 4 | Prêts et créances sur les institutions financières | 2.4 | 264 737 807 990,56 | 243 640 809 682,03 |
| 5 | Prêts et créances sur la clientèle | 2.5 | 2 114 293 603 801,76 | 2 188 027 270 668,74 |
| 6 | Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance | 2.6 | 242 180 082 628,30 | 244 296 211 258,84 |
| 7 | Impôts courants - actif | 2.7 | 19 793 558 256,14 | 24 166 744 676,21 |
| 8 | Impôts différés - actif | 2.8 | 1 672 542 871,42 | 1 790 599 064,97 |
| 9 | autres actifs | 2.9 | 2 877 184 727,66 | 8 140 446 635,44 |
| 10 | comptes de régularisation | 2.10 | 14 567 706 075,34 | 24 300 084 340,75 |
| 11 | Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 2.11 | 41 108 946 144,45 | 34 194 608 461,96 |
| 12 | Immeubles de placement | - | 0,00 | - |
| 13 | Immobilisations corporelles | 2.12 | 17 611 714 066,17 | 17 189 676 723,06 |
| 14 | Immobilisations incorporelles | 2.13 | 540 059 045,50 | 603 820 191,62 |
| 15 | Ecart d'acquisition | - | 0,00 | 0,00 |
| | TOTAL DE L'ACTIF | | 3 154 689 248 280,45 | 3 262 369 201 869,98 |

| Ordre | Passif | Note | 31-déc-20 | 31-déc-19 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Banque centrale | 2.14 | 95 848 447 136,06 | 106 762 400 000,00 |
| 2 | Dettes envers les institutions financières | 2.15 | 105 596 141 581,41 | 1 570 351 502,33 |
| 3 | Dettes envers la clientèle | 2.16 | 2 182 656 815 346,20 | 2 150 694 367 314,99 |
| 4 | Dettes représentées par un titre | 2.17 | 43 672 951 870,71 | 38 889 463 678,51 |
| 5 | Impôts courants - passif | 2.18 | 25 230 207 510,67 | 24 226 955 382,58 |
| 6 | Impôts différés - passif | 2.19 | 2 802 633,75 | 8 865 743,20 |
| 7 | Autres passifs | 2.20 | 78 109 735 510,37 | 344 759 225 244,48 |
| 8 | Comptes de régularisation | 2.21 | 45 923 657 670,05 | 75 221 795 941,49 |
| 9 | Provisions pour risques et charges | 2.22 | 20 520 303 913,32 | 11 584 084 377,73 |
| 10 | Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements | 2.23 | 0,00 | 0,00 |
| 11 | Fonds pour risques bancaires généraux | 2.24 | 45 663 329 009,99 | 44 081 036 991,16 |
| 12 | Dettes subordonnées | 2.25 | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 |
| 13 | Capital | 2.26 | 220 000 000 000,00 | 220 000 000 000,00 |
| 14 | Primes liées au capital | 2.27 | 0,00 | 0,00 |
| 15 | Réserves | 2.28 | 98 052 576 241,67 | 65 504 223 228,43 |
| 16 | Ecart d'évaluation | 2.29 | 18 526 870 139,36 | 14 484 204 039,52 |
| 17 | Ecart de réévaluation | 2.30 | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 |
| 18 | Report à nouveau (+/-) | 2.31 | 16 532 717 622,12 | 12 301 338 295,09 |
| 19 | Résultat de l'exercice (+/-) | 2.32 | 68 620 094 978,45 | 62 548 353 013,24 |
| | TOTAL DU PASSIF | | 3 154 689 248 280,45 | 3 262 369 201 869,98 |

الملحق 06: مصدر مسح للبنك الدولي –مؤشر التعبير والمساءلة–

## Voice and Accountability

***Voice and accountability captures perceptions of the extent to which a country's citizens are able to participate in selecting their government, as well as freedom of expression, freedom of association, and a free media. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

**Representative Sources**

| | |
|---|---|
| **EIU** | Democracy Index |
| | Vested interests |
| | Accountability of public officials |
| | Human rights |
| | Freedom of association |
| **FRH** | Political rights (FRW) |
| | Civil liberties (FRW) |
| | Freedom of the net (FOTN) |
| **GWP** | Confidence in honesty of elections |
| **IPD** | Freedom of elections at national level |
| | Are electoral processes flawed? |
| | Do the representative institutions (e.g. parliament) operate in accordance with the formal rules in force (e.g.Constitution)? |
| | Freedom of the press (freedom of access to information, protection of journalists, etc.) |
| | Freedom of association |
| | Freedom of assembly, demonstration |
| | Respect for the rights and freedoms of minorities (ethnic, religious, linguistic, immigrants…) |
| | Is the report produced by the IMF under Article IV published? |
| | Reliability of State budget (completeness, credibility, performance…) |
| | Reliability of State accounts (completeness, audit, review law…) |
| | Reliability of State-owned firms' accounts |
| | Reliability of basic economic and financial statistics (e.g. national accounts, price indices, foreign trade, currency and credit, etc.). |
| | Reliability of State-owned banks' accounts |
| | Is the State economic policy (e.g. budgetary, fiscal, etc.)… communicated? |
| | Is the State economic policy (e.g. budgetary, fiscal, etc.)… publicly debated? |
| | Degree of transparency in public procurement |
| | Freedom to leave the country (i.e. passports, exit visas, etc.) |
| | Freedom of entry for foreigners (excluding citizens of countries under agreements on free movement, e.g. Schengen Area, etc.) |
| | Freedom of movement for nationals around the world |
| | Genuine media pluralism |
| | Freedom of access, navigation and publishing on Internet |
| **PRS** | Military in politics |
| | Democratic accountability |
| **RSF** | Press freedom index |
| **VDM** | Expanded freedom of expression |
| | Freedom of association |
| | Clean elections |

**Non-representative Sources**

| | |
|---|---|
| **AFR** | Trust parliament / national assembly |
| | Satisfaction with democracy |
| | Freeness and fairness of the last national election |
| **BTI** | Political participation (SI) |
| | Stability of democratic institutions (SI) |
| | Political and social integration (SI) |
| **EQI** | Confidence in Parliament |
| | Elections are Not Free and Fair |
| **FRH** | Independent media (NIT) |
| | Civil society (NIT) |
| | Electoral Process (NIT) |
| **GII** | Elections |
| | Public management |
| | Access to information and openness |
| | Rights |
| **HRM** | Right to Opinion and Expression |
| | Right to Participate in Government |
| | Right to Assembly and Association |
| **IFD** | Policies and framework for rural development and rural poverty alleviation |
| | Legal frameworks for and autonomy of rural people's organizations |
| **IRP** | Electoral Index |
| **LBO** | Satisfaction with democracy |
| | Trust in parliament |
| **MSI** | People have rights to create, share, and consume information |
| | People have adequate access to channels of information |
| | There are appropriate channels for government information |
| | There are diverse channels for information flow |
| | Information channels are independent |

| | |
|---|---|
| OBI | Open budget index |
| VAB | Trust in parliament |
| | Satisfaction with democracy |
| WCY | Transparency of government policy is satisfactory |
| WJP | Factor 1: Limited government powers |
| | Factor 4: Fundamental rights |
| | Factor 5: Open government |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| EQI | European Quality of Government Index (Underlying Survey Data) |
| FRH | Freedom House |
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GI | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HRM | Human Rights Measurement Initiative |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | IJET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |

الملحق 07: مصدر مسح للبنك الدولي –مؤشر نوعية التنظيم –

## Regulatory Quality

***Regulatory quality captures perceptions of the ability of the government to formulate and implement sound policies and regulations that permit and promote private sector development. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

**Representative Sources**

| | |
|---|---|
| EIU | Unfair competitive practices |
| | Price controls |
| | Discriminatory tariffs |
| | Excessive protections |
| | Discriminatory taxes |
| GCS | Burden of government regulations |
| | Prevalence of non-tariff barriers |
| HER | Investment freedom |
| | Financial freedom |
| IPD | Ease of starting a business governed by local law? |
| | Ease of setting up a subsidiary for a foreign firm? |
| | Share of administered prices |
| | Does the State subsidize commodity prices (i.e. food and other essential goods, excluding oil)? |
| | Does the State subsidize the price of petrol at the pumps? |
| | beyond the narrow constraints of the market)... related to the administration (red tape etc.) |
| | narrow constraints of the market)... related to the practices of already established competitors |
| | Efficiency of competition regulation in the market sector (excluding financial sector) |
| PRS | Investment profile |
| WMO | *Regulatory burden.* The risk that normal business operations become more costly due to the regulatory environment. This includes regulatory compliance and bureaucratic inefficiency and/or opacity. Regulatory burdens vary across sectors so scoring should give greater weight to sectors contributing the most to the economy. |
| | *Tax inconsistency.* Tax inconsistency also captures the risk that fines and penalties will be levied for non-compliance with a tax code that appears disproportionate or manipulated for political ends. |

**Non-representative Sources**

| | |
|---|---|
| ADB | Regional integration |
| | Trade policy |
| | Business regulatory environment |
| ASD | Trade policy |
| | Business regulatory environment |
| BPS | How problematic are labor regulations for the growth of your business? |
| | How problematic are tax regulations for the growth of your business? |
| | How problematic are customs and trade regulations for the growth of your business? |
| BTI | Market organization |
| IFD | Enabling conditions for rural financial services development |
| | Investment climate for rural businesses |
| | Access to agricultural input and product markets |
| | Trade policy |
| PIA | Business regulatory environment |
| | Trade policy |
| WCY | Protectionism does not impair the conduct of your business |
| | Competition legislation is efficient in preventing unfair competition |
| | Capital markets (foreign and domestic) are easily accessible |
| | The legal and regulatory framework encourages the competitiveness of enterprises |
| | Foreign investors are free to acquire control in domestic companies |
| | Public sector contracts are sufficiently open to foreign bidders |
| | Real personal taxes do not discourage people from working or seeking advancement |
| | Labor regulations (hiring/firing practices, minimum wages, etc.) do not hinder business activities |
| | Subsidies do not distort fair competition and economic development |
| WJP | Factor 8: Regulatory enforcement |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| EQI | European Quality of Government Index (Underlying Survey Data) |
| FRH | Freedom House |

| | |
|---|---|
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GI | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HRM | Human Rights Measurement Initiative |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | IJET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |

ملحق 08: مصدر مسح البنك الدولي –مؤشر الاستقرار السياسي–

## Political Stability and Absence of Violence/Terrorism

***Political Stability and Absence of Violence/Terrorism measures perceptions of the likelihood of political instability and/or politically-motivated violence, including terrorism. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

**Representative Sources**

| | |
|---|---|
| EIU | Orderly transfers |
| | Armed conflict |
| | Violent demonstrations |
| | Social unrest |
| | International tensions / terrorist threat |
| HUM | Political terror scale |
| IJT | Security risk rating |
| IPD | Intensity of internal conflicts: ethnic, religious or regional |
| | Intensity of violent activities...of underground political organizations |
| | Intensity of social conflicts (excluding conflicts relating to land) |
| PRS | Government stability |
| | Internal conflict |
| | External conflict |
| | Ethnic tensions |
| WMO | *Protests and riots.* The risk that the nature and impact of protests and riots (excluding those related to labour) cause damage to assets or injure or detain people, particularly if these disrupt normal movement, business operations, and activity. |
| | *Terrorism.* The risk that the activities of any non-state armed group or individual cause (or are likely to cause) property damage and/or death/injury through violence. This risk definition includes terrorism, which uses violence (or the threat of) to advance a political cause, and similar tactics used by "for profit" organised crime. |
| | *Interstate war.* This risk measures resultant impacts (death/property damage) and means, covering the spectrum from targeted military strikes against limited targets to full-scale war with the aim of changing the government and/or occupation. |
| | *Civil war.* The risk of intra-state military conflict, in the form of an organised insurgency, separatist conflict, or full- blown civil war, in which rebels/insurgents attempt to overthrow the government, achieve independence, or at least heavily influence major government policies. |

**Non-representative Sources**

| | |
|---|---|
| HRM | Right to Freedom from Disappearance |
| | Right to Freedom from Extrajudicial Execution |
| | Right to Freedom from Arbitrary Political Arrest |
| | Right to Freedom from Torture and Ill-Treatment |
| WCY | The risk of political instability is very low |
| WJP | Factor 5.2: Civil conflict is effectively limited |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| EQI | European Quality of Government Index (Underlying Survey Data) |
| FRH | Freedom House |
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GII | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HRM | Human Rights Measurement Initiative |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | IJET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |

ملحق 09: مصدر المسح بنوك الدولي –فعالية الحوكمة–

## Government Effectiveness

***Government effectiveness captures perceptions of the quality of public services, the quality of the civil service and the degree of its independence from political pressures, the quality of policy formulation and implementation, and the credibility of the government's commitment to such policies. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

Representative Sources

| | |
|---|---|
| EIU | Quality of bureaucracy / institutional effectiveness |
| | Excessive bureaucucracy / red tape |
| GCS | Quality of road infrastructure |
| | Quality of primary education |
| GWP | Satisfaction with public transportation system |
| | Satisfaction with roads and highways |
| | Satisfaction with education system |
| IPD | Coverage area: public school |
| | Coverage area: basic health services |
| | Coverage area: drinking water and sanitation |
| | Coverage area: electricity grid |
| | Coverage area: transport infrastructure |
| | Coverage area: maintenance and waste disposal |
| PRS | Bureaucratic quality |
| WMO | *Infrastructure disruption*. This reflects the likelihood of disruption to and/or inadequacy of infrastructure for transport, including due to terrorism/insurgency, strikes, politically motivated shutdowns, natural disasters; infrastructure includes (as relevant) roads, railways, airports, ports, and customs checkpoints. |
| | *State failure*. The risk the state is unable to exclusively ensure law and order, and the supply of basic goods such as food, water, infrastructure, and energy, or is unable to respond to or manage current or likely future emergencies, including natural disasters and financial or economic crises. |
| | *Policy instability*. The risk the government's broad policy framework shifts over the next year, making the business environment more challenging. This might include more onerous employment or environmental regulation; local content requirements; import/export barriers, tariffs, or quotas; other protectionist measures; price controls or caps; more "political" control of monetary policy, or simply more direct intervention into the operations and decisions of private companies etc |

Non-representative Sources

| | |
|---|---|
| ADB | Quality of public administration |
| | Quality of budgetary and financial management |
| | Efficiency of revenue mobilization |
| AFR | Handling improving basic health services |
| | Handling addressing educational needs |
| ASD | Quality of public administration |
| | Efficiency of revenue mobilization |
| | Quality of budgetary & financial management |
| BPS | How problematic is electricity for the growth of your business? |
| | How problematic is transportation for the growth of your business? |
| BTI | Consensus building (MI) |
| | Steering capability (MI) |
| | Resource efficiency |
| EQI | Quality of Education System |
| | Quality of Health Care System |
| GII | Civil service integrity |
| | Public management |
| | Business environment & infrastructure |
| | Welfare |
| | Health and education |
| IFD | Allocation & management of public resources for rural development |
| LBO | Trust in government |
| PIA | Quality of public administration |
| | Quality of budgetary and financial manangement |
| | Efficiency of revenue mobilization |
| WCY | Adaptability of government policy to changes in the economy is high |
| | Bureaucracy does not hinder business activity |
| | The distribution infrastructure of goods and services is generally efficient |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| EQI | European Quality of Government Index (Underlying Survey Data) |

| | |
|---|---|
| FRH | Freedom House |
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GII | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HRM | Human Rights Measurement Initiative |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | IJET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |

ملحق10: مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر ضبط الفساد–

## Control of Corruption

***Control of corruption captures perceptions of the extent to which public power is exercised for private gain, including both petty and grand forms of corruption, as well as "capture" of the state by elites and private interests. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

**Representative Sources**

| | |
|---|---|
| EIU | Corruption among public officials |
| GCS | Public trust of politicians |
| | Diversion of public funds |
| | Irregular payments in exports and imports |
| | Irregular payments in public utilities |
| | Irregular payments in tax collection |
| | Irregular payments in public contracts |
| | Irregular payments in judicial decisions |
| GWP | Is corruption in government widespread? |
| IPD | Level of "petty" corruption between administration and citizens |
| | Level of corruption between administrations and local businesses |
| | Level of corruption between administrations and foreign companies |
| PRS | Corruption |
| VDM | Corruption index |
| WMO | Corruption: The risk that individuals/companies will face bribery or other corrupt practices to carry out business, from securing major contracts to being allowed to import/export a small product or obtain everyday paperwork. This threatens a company's ability to operate in a country, or opens it up to legal or regulatory penalties and reputational damage. |

**Non-representative Sources**

| | |
|---|---|
| ADB | Transparency, accountability, and corruption in public sector |
| AFR | Corruption: office of the presidency |
| | Corruption: judges and magistrates |
| | Corruption: government officials |
| ASD | Transparency, accountability, and corruption in public sector |
| BPS | How common is it for firms to have to pay irregular additional payments to get things done? |
| | Percentage of total annual sales do firms pay in unofficial payments to public officials? |
| | How often do firms make extra payments in connection with taxes, customs, and judiciary? |
| | How problematic is corruption for the growth of your business? |
| BTI | Anti-corruption policy |
| EQI | Corruption is Prevalent in Education System |
| | Corruption is Prevalent in Health Care System |
| | Corruption is Prevalent in Police Force |
| | Been Asked For a Bribe in Past 12 Months (% Yes) |
| | Paid a Bribe in Past 12 Months (% Yes) |
| FRH | Corruption (NIT) |
| GCB | Frequency of household bribery: education |
| | Frequency of household bribery: judiciary |
| | Frequency of household bribery: medical |
| | Frequency of household bribery: police |
| | Frequency of household bribery: permit |
| | Frequency of household bribery: utilities |
| | Frequency of corruption among public institutions: Parliament / legislature |
| | Frequency of corruption among public institutions: Legal system / judiciary |
| | Frequency of corruption among public institutions: Public officials |
| GII | Accountability |
| IFD | Accountability, transparency and corruption in rural areas |
| LBO | Corruption in judiciary |
| | Corruption in office of the presidency |
| | Corruption in parliament |
| | Corruption in public employees |
| | Corruption in local government (councilors) |
| | Corruption in police |
| | Corruption in national tax office |
| PIA | Transparency, accountability and corruption in public sector |
| PRC | To what extent does corruption exist in a way that detracts from the business environment for foreign companies? |
| VAB | Perception of politicians to be corrupt – % of respondents agreeing with statements: more than half & all politicians are corrupt |
| | Thinking of the politicians, how many of them do you believe are involved in corruption? |
| WCY | Bribery and corruption do not exist |
| WJP | Factor 2: Absence of corruption |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| EQI | European Quality of Government Index (Underlying Survey Data) |
| FRH | Freedom House |
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GII | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HRM | Human Rights Measurement Initiative |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | IJET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |

ملحق11: مصدر مسح بنك الدولي –مؤشر سيادة القانون–

## Rule of Law

***Rule of law captures perceptions of the extent to which agents have confidence in and abide by the rules of society, and in particular the quality of contract enforcement, property rights, the police, and the courts, as well as the likelihood of crime and violence. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators***

**Representative Sources**

**EIU** Violent crime
Organized crime
Fairness of judicial process
Enforceability of contracts
Speediness of judicial process
Confiscation/expropriation
Intellectual property rights protection
Private property protection

**GCS** Business costs of crime and violence
Organized crime
Reliability of police services
Judicial independence
Efficiency of legal framework in challenging regulations
Intellectual property protection
Property rights
Informal sector

**GWP** Confidence in the police force
Confidence in judicial system
Have you had money property stolen from you or another household member?
Have you been assaulted or mugged?

**HER** Property rights

**IPD** Degree of security of goods and persons
Violent activities by criminal organizations (drug trafficking, weapons, prostitution...)
Degree of judicial independence vis-à-vis the State
Degree of enforcement of court orders
Timeliness of judicial decisions
Equal treatment of foreigners before the law (compared to nationals)
Practical ability of the administration to limit tax evasion
Efficiency of the legal means to protect property rights in the event of conflict between private stakeholders?
Generally speaking, does the State exercise arbitrary pressure on private property (e.g. red tape...)?

Does the State pay compensation equal to the loss in cases of expropriation (by law or fact) when the expropriation concerns land ownership?
Does the State pay compensation equal to the loss in cases of expropriation (by law or fact) when the expropriation concerns production means?
Degree of observance of contractual terms between national private stakeholders

Degree of observance of contractual terms between national private stakeholders
Degree of observance of contractual terms between national and foreign private stakeholders

In the past 3 years, has the State withdrawn from contracts without paying the corresponding compensation... vis-à-vis national stakeholders?

In the past 3 years, has the State withdrawn from contracts without paying the corresponding compensation... vis-à-vis foreign stakeholders?
Respect for intellectual property rights relating to... trade secrets and industrial patents
Respect for intellectual property rights relating to... industrial counterfeiting
Does the State recognize formally the diversity of land tenure system?

**PRS** Law and order

**TPR** Trafficking in people

**VDM** Liberal component index

**WMO** *Expropriation.* The risk that the state or other sovereign political authority will deprive, expropriate, nationalize, or confiscate the assets of private businesses, whether domestic or foreign.
*State contract alteration.* The risk that a government or state body alters the terms of, cancels outright, or frustrates (usually through delay) contracts it has with private parties without due process.
*Contract enforcement.* The risk that the judicial system will not enforce contractual agreements between private-sector entities, whether domestic or foreign, due to inefficiency, corruption, bias, or an inability to enforce rulings promptly and firmly.

**Non-representative Sources**

**ADB** Property rights and rule based governance

**AFR** How often feared crime in home
Had something stolen from house
Have been physically attacked
Trust courts of law
Trust police

**ASD** Property rights and rule based governance

**BPS** How often is following characteristic associated with the court system: Fair and honest?
How often is following characteristic associated with the court system: Enforceable?
How often is following characteristic associated with the court system: Quick?
How problematic is crime for the growth of your business?
How problematic is judiciary for the growth of your business?

**BTI** Rule of law (separation of powers, independent judiciary civil rights, prosecution of office abuse)

| | |
|---|---|
| **FRH** | Judicial framework and independence (FNT) |
| **GII** | Rule of law |
| | Public management |
| | Gender |
| **IFD** | Access to land |
| | Access to water for agriculture |
| **LBO** | Trust in judiciary |
| | Trust in police |
| | Have you been a victim of crime? |
| **PIA** | Property rights and rule based governance |
| **VAB** | Trust in police |
| | Have you been a victim of crime? |
| **WCY** | Tax evasion is not a threat to your economy |
| | Justice is fairly administered |
| | Parallel (black-market, unrecorded) economy does not impair economic development |
| | Intellectual property rights are adequately enforced |
| **WJP** | Factor 5.1: Crime is effectively controlled (order and security) |
| | Factor 7: Civil justice |
| | Factor 8: Criminal justice |

| Code | Data Source Name |
|---|---|
| ADB | African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| AFR | Afrobarometer |
| ASD | Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| BPS | Business Enterprise Environment Survey |
| BTI | Bertelsmann Transformation Index |
| CCR | Freedom House Countries at the Crossroads |
| EBR | European Bank for Reconstruction and Development Transition Report |
| EIU | Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index |
| FRH | Freedom House |
| GCB | Transparency International Global Corruption Barometer Survey |
| GCS | World Economic Forum Global Competitiveness Report |
| GII | Global Integrity Index |
| GWP | Gallup World Poll |
| HER | Heritage Foundation Index of Economic Freedom |
| HUM | Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale |
| IFD | IFAD Rural Sector Performance Assessments |
| IJT | UET Country Security Risk Ratings |
| IPD | Institutional Profiles Database |
| IRP | IREEP African Electoral Index |
| LBO | Latinobarometro |
| MSI | International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index |
| OBI | International Budget Project Open Budget Index |
| PIA | World Bank Country Policy and Institutional Assessments |
| PRC | Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey |
| PRS | Political Risk Services International Country Risk Guide |
| RSF | Reporters Without Borders Press Freedom Index |
| TPR | US State Department Trafficking in People report |
| VAB | Vanderbilt University Americas Barometer |
| VDM | Varieties of Democracy Project |
| WCY | Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook |
| WJP | World Justice Project Rule of Law Index |
| WMO | Global Insight Business Conditions and Risk Indicators |